

الدكتور عبد الرحمن الجليلي ورؤيته للتطورات السياسية في العراق في العهد الملكي من خلال كتابه
"الملك غازي وقتلوه" أنموذجاً

م. د. زاهر سعد الدين شيت البكري
جامعة الموصل - كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ

ملخص البحث

يتناول هذا البحث دراسة حياة الدكتور عبد الرحمن أمين بك الجليلي (١٩١٤-١٩٩٥م) والتي كانت حافلة بالنشاطات المختلفة سواء الحزبية أو البرلمانية أو الوزارية أو العلمية، وتمثلت نشاطاته العلمية بكتبه في مجال الاقتصاد وهي كثيرة لكونه وزيراً للاقتصاد، وفي مجال التاريخ وبخاصة كتابه "الملك غازي وقتلوه بريطانيا نوري السعيد عبد الإله" الذي احتوى على معلومات ورؤى كثيرة للتطورات السياسية التي مر بها العراق إبان العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨م). يهدف البحث إلى تسليط الضوء على شخصية الجليلي كمهتم بالتاريخ وإبراز كتاباته في هذا المجال وخاصة كتابه المشار إليه أعلاه ومحاولة إلقاء الضوء على أبرز الأحداث والشخوص التي كانت تلعب دوراً هاماً في مسرح العهد الملكي وخاصة نوري السعيد وعبد الإله اللذين كانا من الأطراف التي وجه إليها الجليلي إصبع الاتهام بقتل الملك غازي بتدبير من بريطانيا. اشتمل البحث على ثلاث محاور، تناول الأول حياة عبد الرحمن الجليلي متضمنة ولادته ونشأته ومن ثم نشاطاته السياسية حتى وفاته في الرياض سنة ١٩٩٥م، واختص المحور الثاني بآراء الجليلي قبل تولي الملك غازي الحكم وعولج فيه مواضيع عدة منها آراءه في الدولة العثمانية وفي الشريف حسين بن علي وفي ابنه الملك فيصل ومواضيع أخرى كثيرة، أما المحور الثالث فقد تعرض إلى آراء الجليلي بعد تولي الملك غازي الحكم ومن ثم مصرعه وتضمن الحديث عن الملك غازي نفسه ورأي الجليلي فيه وكذلك رأيه في انقلاب بكر صدقي سنة ١٩٣٦م باعتباره أول انقلاب عسكري يحدث في العراق، ونوري السعيد انتهاءً بتشخيص قتلة الملك غازي، وأخيراً خاتمة تضمنت أمورا كثيرة واستنتاجات خرج بها البحث.

الكلمات المفتاحية: الجليلي، غازي، الملك، انقلاب، الحكم.

Dr. Abd al-Rahman al-Jalili and his Vision of Political Developments in Iraq during the Royal Era through his Book *King Ghazi and They Killed Him as a Model*

Dr. Zahir Saaduddin Sheet Al-Bakri

University of Mosul — College of Education for Human Sciences / Department of History

Abstract

This research examines the life of Dr. Abdul Rahman Amin Bek Al-Jalili (1914–1995 CE), which was replete with various activities, whether partisan, parliamentary, ministerial, or academic. His academic endeavors are reflected in his numerous books on economics, owing to his tenure as Minister of Economy, as well as in the field of history, particularly his book "King Ghazi and His Murderers: Britain, Nuri Al-Said, Abdul Ilah", which contains extensive information and insights into the political developments that Iraq underwent during the monarchical era (1921–1958 CE). The research aims to shed light on Al-Jalili's character as someone interested in history, highlight his writings in

this field—especially the aforementioned book—and attempt to illuminate the most prominent events and figures that played a significant role on the stage of the monarchical era, particularly Nuri Al-Said and Abdul Ilah, whom Al-Jalili pointed the finger of accusation at for the murder of King Ghazi, orchestrated by Britain. The research comprised three axes. The first covered the life of Abdul Rahman Al-Jalili, including his birth, upbringing, and then his political activities until his death in Riyadh in 1995 CE. The second axis focused on Al-Jalili's views before King Ghazi assumed power, addressing several topics, including his opinions on the Ottoman Empire, Sharif Hussein bin Ali, his son King Faisal, and many other subjects. The third axis dealt with Al-Jalili's views after King Ghazi assumed power and then his death, including discussion of King Ghazi himself and Al-Jalili's opinion of him, as well as his opinion on Bakr Sidqi's coup in 1936 CE as the first military coup to occur in Iraq, and Nuri Al-Said, concluding with the identification of King Ghazi's murderers. Finally, a conclusion containing numerous matters and findings derived from the research.

Keywords : Al-Jalili, Ghazi, King, Coup, Rule.

المقدمة

يعد الدكتور عبد الرحمن الجليلي من الشخصيات التي لم تنل حظها وافرا من الشهرة والمعرفة وخاصة في مدينة الموصل كونه كان قد قضى معظم حياته الوظيفية في العاصمة بغداد، فضلا عن أنه بعد سقوط النظام الملكي اضطر إلى مغادرة العراق فعاش ما عاش إلى أن وافته المنية في مدينة الرياض لكنه في الوقت ذاته ترك لنا إرثا علميا قيما لا يستهان به في مجال الاقتصاد من خلال كتبه المعروفة وخاصة كتابه النظام النقدي في العراق ، وقد اقتضت الضرورة كوننا مختصين بالتاريخ أن نتعرض إلى مؤلفاته في هذا المجال فوقع اختيارنا على كتابه الملك غازي وقاتلوه لما فيه من معلومات وتحليلات واستنتاجات كان منها مقبولا ومنها لم يكن كذلك تتعلق بمواضيع متعددة وبشخصيات حساسة ومهمة كانت تلعب دورا في تاريخ العراق المعاصر.

تضمن البحث ثلاثة محاور أساسية، المحور الأول جاء تحت عنوان (عبد الرحمن الجليلي ونشاطاته السياسية والعلمية في العراق) عالجا من خلاله موضوع ولادته ونشأته ومن ثم نشاطاته في المجال الحزبي والبرلماني والوزاري خاصة وان الجليلي كان عضوا في حزب الجبهة الشعبية الذي تشكل سنة 1951م وأصبح قبل ذلك نائبا عن الموصل بعد نجاحه في انتخابات سنة 1948م وفي سنة 1953م انتخب مرة ثانية نائبا عن الموصل وفي هذه السنة أصبح وزيرا للاقتصاد.

أما المحور الثاني فتناول آراءه في الأحداث والشخوص قبل مجيء الملك غازي إلى الحكم وخاصة الدولة العثمانية التي قال عنها أنها دولة متخلفة وكانت متعمدة بالتخلف والشريف حسين بن علي الذي وصفه بأنه زعيم الأسرة الهاشمية وكان متعاطفا معه جراء غدر بريطانيا وتخليها عن وعودها، وابنه الملك فيصل الذي كان مواليا للانكليز وكان يخشى البطالة على حد قول الجليلي فظهر الملك فيصل في كتاب الجليلي بدور الخاضع والخانع ، فضلا عن طرح آرائه في ثورة العشرين والتي أطلق عليها تسمية "الجهادية" أي أنه كان مواليا لها، وكذلك آرائه في الوزارات العراقية المتعاقبة في عهد الملك فيصل ابتداء بوزارة عبد الرحمن النقيب وحتى مجيء وزارة رشيد عالي الكيلاني التي إبانها توفي الملك فيصل.

في حين تطرق المحور الثالث إلى عرض آراء الجليلي بالأحداث والشخصيات بعد مجيء الملك غازي وتنصيبه ملكاً على العراق ومصرعه، وقد عالج هذا المحور شخصية الملك غازي ورأي الجليلي فيها وشخصية نوري السعيد وكذلك آراءه في انقلاب بكر صدقي، فضلاً عن آراءه في مصرع الملك غازي وتحديد القتلة، وأخيراً انتهى البحث بخاتمة تضمنت أبرز النتائج التي خرج بها البحث. وفي النهاية نأمل أن يكون هذا البحث فيه إضافة علمية مفيدة والله من وراء القصد...

المحور الأول: عبد الرحمن الجليلي ونشاطاته السياسية والعلمية في العراق

١. ولادته ونشأته:

هو عبد الرحمن بن الحاج أمين بك الجليلي (١٨٦٤ - ١٩٢٥م)^(١) و أخوه الدكتور محمود بك الجليلي (١٩٢١- 2011 م) طبيب ورئيس دائرة مدينة الطب في الموصل للفترة من (١٩٦٣-١٩٦٧م)^(٢) وأول رئيس لجامعة الموصل للفترة من (١٩٦٧ - ١٩٦٩م) وعضو في المجمع العلمي العراقي للفترة من (١٩٦٣ - ١٩٩٦م)^(٣) وهؤلاء ينتمون إلى الأسرة الجليلية المعروفة التي تنتسب إلى جدها الأعلى عبد الجليل ومنه أخذت نسبتها، وقد حكمت الموصل زهاء قرن من الزمان من ١٧٢٦-١٨٣٤م^(٤).

ولد عبد الرحمن في مدينة الموصل سنة ١٩١٤م وأنهى دراسته الابتدائية والثانوية والإعدادية فيها ثم سافر إلى مصر ودخل كلية الحقوق في جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حالياً) وتخرج منها سنة ١٩٣٦م ولم يكتف بهذا بل عمل على إكمال دراسته العليا في القانون العام فنال دبلوماً في القانون ودبلوماً في الاقتصاد وعدت الشهاداتتان بمثابة شهادة الماجستير ، وهذا الأمر أتاح له فرصة إكمال الدكتوراه سنة ١٩٤٦م بإشراف الدكتور عبد الحكيم الرفاعي الأطروحة حملت عنوان "النظام النقدي في "العراق" وهي الآن مطبوعة على شكل كتاب وقد طبعت في مصر سنة ١٩٤٦م^(٥).

كُلف الجليلي سنة ١٩٤٦م بتمثيل العراق في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلا أنه اعتذر عن ذلك والسبب على حد قوله هو طول غيابه عن العراق والرغبة في الإقامة بين أهله وأصدقائه، ويبدو أن الجليلي لم يكن اعتذاره لهذا السبب البسيط بل هناك سبب أكبر وأهم ألا وهو رغبته في دخول الانتخابات النيابية بدليل انه اعتذر أيضاً بعد هذا المنصب عن منصب المدير العام لمصرف الرافدين^(٦)، وعين مدرساً في كلية الحقوق وكلية التجارة العراقية^(٧)، لمادتي الاقتصاد والمالية العامة لمدة سنتين^(٨)، وتحديداً في سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨م^(٩)، وقد جاء ذكر منصب الجليلي كأستاذ في كليتي الحقوق والتجارة في جريدة الهدى في مقال يحمل عنوان ترشيح الدكتور عبد الرحمن الجليلي" والذي قدم لنا وصفاً عن صفاته فقد وصف بأنه كريم الخلق ذكي القلب شجاع الجنان صادق اللسان خصم للزذيلة والباطل متيم بحب الفضيلة والمثل العليا... الخ^(١٠).

٢. نشاطاته السياسية والعلمية وتقلده المناصب

أ) نشاطه الحزبي والبرلماني والوزاري

كانت للجليلي نشاطات سياسية حزبية وبرلمانية ووزارية عديدة لاسيما وأنه من هواة السياسة والزمن الذي عاش فيه كان يشهد تطورات سياسية في العراق عامة والموصل خاصة ومنها الاستعدادات التي بدأت لانتخابات جديدة لمجلس نيابي جديد فدخل الانتخابات سنة ١٩٤٦ ولكنه فشل فيها، وفي وثبة ١٩٤٨م التي حصلت اثر عقد معاهدة بورتسموث عدته الحكومة من العاملين والمحرضين بواسطة "جمعية الإصلاح الاجتماعي" التي كان قد ألفها في كلية الحقوق ونقل إلى كلية التجارة والاقتصاد في أول افتتاحها ولما سقطت وزارة صالح جبر سنة ١٩٤٨م التي وقف ضدها أعيد إلى كلية الحقوق ودخل انتخابات سنة ١٩٤٨م ونجح في أن يكون نائباً عن الموصل ورشحه فريق من النواب نائباً للرئيس فنال عدداً كبيراً من الأصوات حوالي الثلث أمام مرشح الحكومة وعند توزيع النواب بين لجان المجالس اختير

عضوا في لجنتي المالية والاقتصاد وانتخبته اللجنة المالية مقررا لها وكان له دور في إقرار بعض اللوائح إلا أن نواب الحكومة كانوا عقبة في غلبة أصواتهم فتسهل على الحكومة إقرار ما تشاء فاستقال كمقرر من اللجنة بسبب ذلك سنة ١٩٥٠م⁽¹¹⁾.

اشترك الجليلي في تأسيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة مع فريق من كبار الساسة العراقيين سنة ١٩٥١م⁽¹²⁾، أمثال طه الهاشمي الذي انتخب رئيسا للحزب ومزاحم الباجه جي ومحمد رضا الشبيبي اللذين قدما بدورهما طلباً لوزارة الداخلية بتأليف جبهة سياسية من أحزاب وهيئات وأفراد باسم الجبهة الشعبية المتحدة بالتعاون مع الحزب الوطني الديمقراطي، وقد اعترضت الوزارة على عبارة من أحزاب وهيئات وأفراد " لمخالفتها لقانون الجمعيات ولوجود حزب سياسي قائم، الأمر الذي أدى إلى انسحاب ممثلي الحزب الوطني، عندها تمت الموافقة على قيام تنظيم الجبهة الشعبية⁽¹³⁾، وذلك في إجازة رسمية بتاريخ ٢٦ مايس ١٩٥١م⁽¹⁴⁾.

جاء منهاج الحزب في انه يسعى إلى تحرير العراق من كل نفوذ أجنبي ويزود عن مصالح العرب وصيانة عروبة فلسطين وإبعاد العراق عن أي نزاع دولي... وتأمين استقلال القضاء وفسح المجال للعمل الحزبي والنقابي، أما في مجال السياسة الاقتصادية فقد جاء في المنهاج أن الحزب يسعى إلى إنقاذ العراق من الاستغلال الأجنبي وإنقاذ أكثرية الشعب العراقي من حالة الفقر والبؤس وذلك بإتباع سياسة الاقتصاد الموجه⁽¹⁵⁾.

كان الهدف الأساس من تكوين هذا الحزب من وجهة نظر أعضائه هو لم شمل العناصر السياسية المعروفة والمعارضة للحكومة في ائتلاف واحد كبير يحمل صفة وطنية ويمكن له أن يتحالف مع حزب آخر معارض وهو الحزب الوطني الديمقراطي المذكور سابقا لتكوين كتلة سياسية لها ثقلها في توجيه سياسة الدولة نحو أهداف مبدئية وطنية متعددة⁽¹⁶⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه نظرا لكون حزب الجبهة الشعبية قد شمل تجمعا للنواب المعارضين والساسة القداماء من الوزراء ورؤساء الوزارات السابقين فان أعضاؤه قد افتقدوا الانسجام في الفكر والعمل والرأي الموحد لذا وصف انه حزب يميني محافظ يقف في صف الأحزاب التقليدية التي تدعو إلى الإصلاح لا التغيير وهو أبعد ما يكون عن التنظيم الجماهيري بدليل انه فاقد للقاعدة الشعبية، وبسبب قلة عدد أعضائه وعدم قدرته على التغلغل في الأوساط الشعبية لافتقاره لفلسفة واضحة في العمل لجأ قاداته من البداية إلى التعاون مع الأحزاب السياسية المعارضة لاسيما مع الحزب الوطني ليستطيع من خلاله التأثير في الرأي العام العراقي والسلطة⁽¹⁷⁾.

حصل الحزب على إجازة فتح فرع له في الموصل بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٥١م ورشح كمعتمد له الدكتور عبد الجبار الجومرد عضو الهيئة المؤسسة للحزب والبالغ من العمر ثلاث وأربعون سنة في ذلك التاريخ وقد قبل ذلك التكليف على مضض كونه كان يفضل العمل في ميدان السياسة الأوسع في العاصمة بغداد⁽¹⁸⁾، وقد كانت باكورة نشاط الفرع إصدار جريدة أسبوعية باسم "الهدى" في ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٢م لتكون لسان حال الحزب في الموصل وسجل امتيازها باسم الجومرد و أصبح سامي الخطيب مديرها المسؤول واتخذ من بناية الفرع مكانا للإدارة⁽¹⁹⁾.

انتخب الجليلي مرة ثانية نائبا عن الموصل في ذلك في سنة ١٩٥٣م - ولا نعلم تحديدا إن كان فوزه في الانتخابات بدعم من نوري السعيد أم بجهود الناخبين في دائرته أم بجهود أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي في المدينة - والمهم أصبح وزيرا للاقتصاد والنفط في وزارة جميل المدفعي⁽²⁰⁾، ثم استقال من الوزارة احتجاجا على إعلان الأحكام العرفية في البصرة بسبب إضرابات عمالية افتعلتها شركة النفط صاحبة امتيازات النفط بالتواطؤ مع جهات حكومية، وتم سحب الجليلي من قبل حزب الجبهة الشعبية في

١٠ كانون الثاني ١٩٥٤م، وفي ٢٨ حزيران ١٩٥٤م صدرت الإرادة الملكية بتعيينه عضواً إجرائياً في مجلس الاعمار⁽²¹⁾، ويبدو لي من خلال هذا التعيين أن الجليلي كان مدعوماً من السعيد الذي تمكن من أن يجعله نداً لبعض نواب الموصل وفي مقدمتهم محمد حديد وعبد الجبار الجومرد وصديق شنشل وغيرهم.

ولأنه لا يجوز الجمع بين العمل في المجلس وعضوية الحزب، كتب الجليلي استقالته من الحزب، وبذلك يظهر تماماً أن الحزب بالنسبة للجيلي هو أمر ثانوي أو أن النشاط فيه وسيلة ضمن المناورات السياسية على الرغم من التزامه بميثاق الحزب ومتعهداً بتنفيذ كل ذلك خلال وجوده داخل المجلس وأنه أصبح عضواً بموافقة الهيئة العليا للحزب مبيناً لهم أن أسباب موافقتهم على وجوده في المجلس هو احتمال إمكان خدمة الوطن في هذا المجال الحيوي الخطير الذي يزاوله مجلس الاعمار بشأن وضع سياسة لآعمار البلاد وتقدمها الاقتصادي، وبيّن الجليلي أسفه في الاستقالة إذ أن ذلك يعد نزولاً عند حكم القانون ومتطلباته وعاهدتهم كذلك بأنه سيبدل جهوداً كبيرة لتحقيق المبادئ الاقتصادية التي آمن بها الحزب لرفع مستوى البلاد وأكد الجليلي أنه إذا وجد أن العمل في مجلس الأعمار أقل فائدة للمصلحة العامة فسيعود للعمل مرة أخرى في صفوف الحزب وأكد للهيئة العليا للحزب بأنه يعتز بمسيرته الحزبية معهم⁽²²⁾، وهذا الكلام نظري والواقع أنه فضل مجلس الاعمار على الحزب.

كان الجليلي منذ التحاقه بالمجلس يراجع قراراته ويقرأ الأضابير والملفات والتقارير مشخصاً من خلال ذلك النواقص في قانون المجلس وتعاون مع طه الهاشمي فنراه يقول: " كنا نختلف مع أكثر أعضاء مع المجلس من إجرائيين ورسميين في التفكير وكانوا لا يرتاحون لاتجاهاتنا السياسية ومناقشاتنا"⁽²³⁾، وهذا يدل تماماً أن المجلس له أجندة سياسية تتحكم به.

(ب) نشاطه العلمي:

كتب الدكتور الجليلي الكثير من الدراسات وألقى محاضرات عدة منها محاضرة في كلية الأركان العراقية عن اقتصاديات العراق نشرت في مجلة الكلية ومنها محاضرة عن التخطيط الاقتصادي في البلاد العربية بدعوة من الجامعة اللبنانية في بيروت سنة ١٩٧٥ وقد نشرت تلك المحاضرة في المجلات والصحف اللبنانية⁽²⁴⁾، فضلاً عن المقالات التي نشر معظمها في جريدة الهدى التي هي لسان حال الجبهة الشعبية المتحدة (فرع الموصل) - على سبيل المثال مقاله بعنوان "حديث الانتخابات" وأخرى بعنوان استقرار⁽²⁵⁾، وغيرها من المقالات الأخرى الموجودة في بعض المجلات والصحف.

وقد أوضح أحد الباحثين أن سبب كثرة مقالات الجليلي من كونه موصلياً ومنطقته الانتخابية كئائب في الموصل فكان عليه السعي إلى تسجيل حضوره السياسي والثقافي فيها وإحدى وسائله إلى ذلك كانت صفحات جريدة الهدى ولكن هذا الأمر لا يعني عدم وجود موصليين آخرين كتبوا مقالات في هذه الجريدة مثال ذلك نجيب الصائغ⁽²⁶⁾.

كما ألف الجليلي عدداً من الكتب في مجال التاريخ والاقتصاد وعلم المالية العامة مثل كتاب "الملك غازي وقاتلوه بريطانيا عبد الإله نوري السعيد" وهو موضوع دراستنا في هذا البحث وهو من منشورات دار الحكمة بلندن والمطبوع سنة ١٩٩٣ في لندن أيضاً والذي لمسنا فيه من المؤلف صراحة وحرية الرأي في التعبير والسبب هو أن الكتاب ألف بعد سقوط النظام الملكي، وأن الجليلي يعد كتابه هذا بمثابة شهادة له بعد أن بلغ من العمر أكثر من ثمانية عقود وعلى الرغم من تأليفه له بأكثر من ثلاث عقود قبل نشره ويلاحظ أنه كما لم يكن راضياً على الحكم الملكي فلم يكن مقتنعاً برجاليات العهد الجمهوري وبخاصة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف اللذين وصفهما بعبارة "الطاغية الأحمق"، في حين أنه اتبع في كتابة الأحداث أسلوب التحليل والاستنتاج وتوضيح بعض الأمور الغامضة بشكل سلس يسهل على القارئ والمهتم فهمها والتعايش معها.

فضلاً عن كتاب "تأثير العراق في أحداث الشرق الأوسط في القرن الثامن عشر وعلاقته بالإمبراطوريتين العثمانية والإيرانية"، وكتاب آخر بعنوان "شاهد على أحداث المنطقة العربية" وهذان الكتابان وفق ما ورد في مقدمة كتابه الملك غازي وقاتلوه جاهزان للطبع يليهم كتاب آخر أيضاً تحت الطبع بعنوان "صفحات مهمة من تاريخ العراق الإسلامي والحديث"، وللأسف لم نعثر على هذه الكتب إما أنها لم تطبع أو أنها لم تصل إلينا بسبب الحصار الذي فرض على العراق أو موقف السلطة القائمة منه، ويبدو أن كتب الجليلي غير مرغوب فيها من قبل السلطة خلال العقود الثلاثة الأخيرة قبل وفاته لاسيما وأنه اتهم بالتجسس فصدر بحقه غيابيا حكماً بالإعدام ومصادرة أمواله المنقولة وغير المنقولة وكان ذلك بقرار من مجلس قيادة الثورة المنعقد بتاريخ ١٨ / ٦ / ١٩٦٩⁽²⁷⁾، في حين يلاحظ أيضاً أن أحد الباحثين كان قد تجاهل ذكر مؤلفاته ومنها (كتاب الملك غازي وقاتلوه) ولم يذكر سوى الكتاب الذي ترجمه لاولسن وكتاب الاعمار في العراق، ويلاحظ أن الجليلي قد أبدع في إيراد بعض التعليقات والتصويبات على الكتاب والكاتب مع احتفاظه وأمانته في ترجمة نصوص الكتاب كما هي بدون أي تغيير أو تحريف لكن كان دوماً يتبع ذلك بالتعليق والنقد.

أما كتبه في مجال الاقتصاد وعلم المالية فكان أبرزها كتاب "النظام النقدي في العراق" والمطبوع سنة ١٩٤٦م في مصر، وكتاب "مبادئ في الاقتصاد" الجزء الأول، وكتاب "محاضرات في اقتصاديات العراق" أقيمت بدعوة من معهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة، وكتاب "مبادئ في علم المالية العامة" والمطبوع سنة ١٩٤٨م في بغداد وكتاب آخر مشترك مع الدكتور جابر جاد عبد الرحمن بعنوان "مبادئ الاقتصاد السياسي" قررته وزارة المعارف العراقية على طلاب الصف الخامس الثانوي وهو مطبوع سنة ١٩٥٢م في بغداد فضلاً عن كتاب "الاعمار في العراق سياسة الاعمار وأهدافه ومنجزاته" والمطبوع سنة ١٩٦٨م في بيروت⁽²⁸⁾.

ترك الجليلي العراق بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م ضد النظام الملكي بعد حوالي عشر سنوات تقريباً أي في 1968م ثم سافر بعد ذلك إلى المملكة العربية السعودية واستقر في الرياض وزاول التدريس هناك في جامعة الملك سعود إلى أن وافته المنية سنة 1995⁽²⁹⁾.

المحور الثاني: آراء الجليلي قبل تولي الملك غازي الحكم:

للجليلي رؤى عديدة للأحداث السياسية والشخصيات التي كانت موجودة قبل قيام الحكم الوطني في العراق وظهور الملك فيصل الأول (١٩٢١-١٩٣٣م)، ومن بعده الملك غازي (١٩٣٣-١٩٣٩م) على مسرح الأحداث كان قد تعرض لها في كتابه "الملك غازي وقاتلوه..." "ومن دون شك فإن رؤيته تعبر عن سياسي عاصر الأحداث وتابع المتغيرات التاريخية والحياة السياسية في العراق، أما آراءه فتركزت على:

أولاً: الدولة العثمانية⁽³⁰⁾: وصف الجليلي في كتابه الملك غازي وقاتلوه الدولة العثمانية بالمتخلفة وعبد الحميد الثاني وصفه كذلك بالمتخلف والسي ولم يكتف بذلك بل اتهم الدولة بأنها متعمدة بالتخلف وكان ذلك التخلف قد شمل الجوانب العلمية والسياسية والاقتصادية ليبقى العراق - حسب اعتقاده - وتبقى البلاد الأخرى وشعوبها خاضعة وطائعة بل وذليلة⁽³¹⁾، ويبدو لنا في الوهلة الأولى أن الجليلي يركز كلامه على العراق وتخلفه في ظل الدولة العلية كما أطلق عليها بعد تسمية الدولة العثمانية لكننا نجد بعد ذلك يعمم بالقول: "لم يكن ذلك التخلف خاصاً بالعراق وإنما كان يمثل سياسة الحكم العثماني كله في البلاد التركية نفسها وفي جميع أجزاء الإمبراطورية"⁽³²⁾، ويبدو أن الجليلي يغالي في وصف تلك الدولة بالتخلف إلا إذا كان يقصد العقود الخمسة الأخيرة من حكم الدولة العثمانية فإنه محق في ذلك.

إن المتابع لما قام به العثمانيون في مصر من خلال الوالي محمد علي باشا الذي حكم مصر من (١٨٠٥ - ١٨٤٨م) يدل على الإصلاح وقد كان حكم ذلك الوالي نقطة تحول ليس في تاريخ مصر فحسب بل في

تاريخ البلاد العربية كلها، إذ بذل جهودا كبيرة في كافة مرافق الحياة في مصر حتى استحق من المؤرخين لقب "مؤسس مصر الحديثة" وقد بقيت مصر تعيش في نعيم إصلاحات محمد علي حتى جاءها الاحتلال البريطاني سنة 1882م⁽³³⁾، وقد عدّ الجليلي الاحتلال أفضل لمصر من بقائها تحت نير السيطرة العثمانية وذلك لان العلوم والمعارف فيها قد أخذت تتقدم أكثر من البلدان الأخرى الواقعة تحت سيطرة العثمانيين وقد كان اتصال العرب بالمصريين واتصال المصريين بالعرب يتم بدون حواجز وكان لفتح قناة السويس سنة 1869م تأثير كبير جدا في تطوير الأوضاع المصرية⁽³⁴⁾، ويبدو أن دراسة الجليلي وتحصيله العلم في مصر ابان الاحتلال البريطاني هو الذي شكل رؤيته تلك لاسيما وان مقياس التطور لديه هو مصر ومقارنتها مع العراق في ذلك الوقت.

مثال آخر ما قام به العثمانيون في تونس، وقد جرت محاولتان أساسيتان للإصلاح الداخلي فيها وتمت أولى هاتين المحاولتين في عهد الباي أحمد (1837 - 1855م) والثانية على يد خير الدين باشا التونسي الذي تولى رئاسة الوزارة بين سنتي (1873-1877م)⁽³⁵⁾.

أما في العراق فقد كان الإصلاح العثماني في أوضح صورته وبخاصة في عهد الوالي مدحت باشا الذي تولى حكم العراق بين سنتي (1869 - 1872م) والذي كانت له إصلاحات عديدة وخاصة فيما يتعلق بنظام الطبو الذي يعد من أبرز أعماله الاقتصادية فضلا عن اهتمامه في مجال المواصلات وخاصة ترامواي بغداد الكاظمية كما كان له اهتمام بالتعليم وإنشاء المدارس المدنية وفي مقدمتها المدرسة الرشدية الملكية ... الخ من الإصلاحات الأخرى فضلا عن إصلاحات الدولة العثمانية في سوريا وغيرها من البلدان الواقعة تحت سيطرتها⁽³⁶⁾.

والذي يمكن قوله هنا أن الجليلي قد خصص كلامه عن عهد السلطان عبد الحميد الثاني فان ذلك العهد كان مليئا بالإصلاحات على الرغم من أن السلطان كان جاعلا مسألة التركيز على السلطة المركزية في المرتبة الأولى ومسألة الإصلاح في المرتبة الثانية، ومما هو جدير بالإشارة أن السلطان عبد الحميد كان يعد نفسه مصلحا على الرغم من الاتهامات والتشويه الذي لقيه خلال سني حكمه من أعدائه كيف لا وهو الذي أفاد دمشق وبغداد وبيروت وسالونيك وقونية وغيرها بالكثير من الانجازات منها إنشائه كلية للعلوم وكليات للآداب والحقوق والعلوم السياسية وأكاديمية للفنون الجميلة ومدارس عليا للتجارة والزراعة والبيطرة والغابات والتعدين... الخ، وقد أوفد البعثات العلمية إلى كل من فرنسا وألمانيا والى جانب التعليم أنشأ مؤسسة حديثة للمياه وغرفا للصناعة والزراعة والتجارة، كما أقام البلديات ومد خطوط البرق... الخ⁽³⁷⁾، وعلى الرغم من كل ذلك نجد الجليلي يتهم السلطان عبد الحميد بالتخلف والسوء وكأنه كان قد تأثر بما لفته وكتبه عنه أعداؤه من الماسونيين ومن لف لفهم وكأنه لم يعرف بأن عبد الحميد قد ساومه اليهود وأغروه بمغريات عديدة مقابل فلسطين التي كانت حينها داخلة تحت سيطرة الدولة العثمانية فرفض تلك المغريات والمساومات رفضا تاما وبدأ يقول: انصحوا الدكتور هرتزل⁽³⁸⁾، بالا يتخذ خطوات جديّة في هذا الموضوع فاني لا أستطيع أن أتخلى عن شبر واحد من أرض فلسطين... فهي ليست ملك يميني... بل ملك الأمة الإسلامية... فليحتفظ اليهود بملايينهم... وإذا مزقت دولة الخلافة يوما فإنهم يستطيعون أنذاك أن يأخذوا فلسطين بلا أما وأنا . فان عمل المبضع في بدني لأهون علي من أن أرى فلسطين قد بترت من دولة الخلافة وهذا أمر لا يكون إني لا أستطيع الموافقة على تشريح أجسادنا ونحن على قيد الحياة⁽³⁹⁾.

فضلاً عما تقدم فقد أشاد الجليلي بموقف الاتحاديين في إسقاط حكم السلطان عبد الحميد عن طريق انقلاب 1908م⁽⁴⁰⁾، ونراه بعد ذلك يصفهم بأنهم ذوو أفكار سيئة وينتقد سياسة التتريك التي أرادوا فرضها على جميع شعوب الدولة العثمانية من غير الأتراك وتحديدا العرب⁽⁴¹⁾، و هذا يعني أنه عرف حقيقتهم وشعاراتهم المزيفة.

ويلاحظ أن الجليلي ينتقد بشدة الدولة العثمانية نتيجة دخولها إلى جانب ألمانيا الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨م)⁽⁴²⁾، ويصف ذلك بالحماقة السياسية لكونها لم تكن متهيئة للاشتراك لا عسكريا ولا اقتصاديا فضلا عن سوء أوضاع السكان في جميع البلاد العثمانية التي لم تكن تسمح لمثل هكذا مغامرة حمقاء مدمرة على حد قوله... الخ من الأسباب الأخرى والتي جميعها أدت إلى قيام بريطانيا بانتهاز الفرصة واحتلال مصر والعراق⁽⁴³⁾، وهناك حقيقة لا بد من الإشارة إليها وهي أن معظم أمراء الدولة العثمانية وموظفيها كانوا قد استعفوا من مناصبهم احتجاجا على دخول الدولة العثمانية الحرب مثل جاويد بك الذي استعفى من نظارة المالية ومحمود باشا جاووركسو الذي استعفى من نظارة النافعة (الأشغال العامة)⁽⁴⁴⁾. فهذا يعني أن هناك من وقف بوجه الدولة وعارضها.

ثانيا: الشريف حسين بن علي⁽⁴⁵⁾: ابتداء الجليلي حديثه عن الشريف حسين زعيم الأسرة الهاشمية بالغدرد البريطاني بذلك القائد الذي قاد ثورة كبرى ضد الدولة العثمانية عرفت بالثورة العربية الكبرى سنة ١٩١٦م وقد عد تلك الثورة قائمة من أجل تحقيق الوحدة للبلاد العربية من الحدود التركية شمالا إلى الحدود الإيرانية شرقا والبحر الأحمر غربا ، وبين أن الغدر البريطاني حدث بعد سنة واحدة من الاتفاق مع الشريف حسين أي بعد سنة ١٩١٧م نتيجة اتفاقية سايكس بيكو⁽⁴⁶⁾، ويبدو أن رؤيته تلك كانت تدل على ولائه للمملكة العراقية وللشريف وأبنائه من بعده.

كانت بريطانيا قد عقدت النية على تقوية الشريف حسين الذي حالفته على أساس تحرير العرب من النير العثماني وضمن وحدة بلادهم واستقلالهم ولكنها في نفس الوقت كانت تفاوض فرنسا حول تقسيم البلاد العربية⁽⁴⁷⁾، وأمدته بالمال والعتاد وقدمت له وعداً بأن يصبح ملكا على العرب⁽⁴⁸⁾، مقابل ذلك وافق الشريف على أن تشترك جيوشه مع الجيوش البريطانية في احتلال الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان والعراق التي انفردت بريطانيا في احتلاله والذي كان داخلا في الاتفاق مع الشريف حسين بأن يكون من حصته⁽⁴⁹⁾، وكانت النتيجة ان نكتت به بريطانيا وانتهى به الأمر إلى النفي إلى جزيرة قبرص وبعد ذلك انتقل إلى عمان حيث توفي في قصر ولده عبد الله عام 1931م⁽⁵⁰⁾.

يبدو مما سبق أن الجليلي كان متعاطفا مع الشريف حسين كثيرا كون أن الأول كان متحاملا على الدولة العثمانية وكأنه نسي أو تناسى بأن ثورة الشريف التي أثنى عليها لم تكن قائمة لولا المغريات التي عرضت عليه من الجانب البريطاني، وقد يتبادر إلى الذهن أن الشريف حسين لم يضع يده بيد البريطانيين من أجل المغريات وانه سيصبح ملك العرب فقط بل للتخلص من ظلم الدولة العثمانية متمثلة بالاتحاديين الذين نكلوا برعاياهم العرب أشد التنكيل وساقوهم إلى جبهات القتال وشنقوا عددا من زعماء أحرارهم في سوريا والعراق... الخ والحقيقة لم يكن أمامه إلا الموافقة للتغلب على الأتراك والتخلص منهم⁽⁵¹⁾.

ثالثا: فيصل بن الحسين: كان للملك فيصل نصيب في كتاب الجليلي إذ أوضح أن الشريف فيصل - هكذا كانت التسمية في الكتاب - هو الآخر وعد من قبل بريطانيا شأنه شأن أبيه وأخيه بأن يكون ملكاً على العراق ولكن البريطانيين أرادوا قبل ذلك أن يدخلوا فيصل في تجربة حكم في سوريا ليترد منها بعد ذلك بالقوة⁽⁵²⁾ دون أي اكتراث بريطاني، وقد بين الجليلي كيف أن الشريف فيصل بذل جهودا مضنية لدى عصبة الأمم ووزارات الخارجية البريطانية والفرنسية ولكن دون جدوى وانتهى الأمر باستسلامه خاصة بعد معرفته بأن بريطانيا تنوي تنصيبه ملكا على العراق وفي ذلك يشير الجليلي بالقول: "والظاهر من سير الأمور أنه (أي فيصل) لم يهتم كثيرا إن ذلك سيتم باستسلامه التام بخياره أو بالرغم منه إذا كان أمله في إقامة دولة العراق قابلا للتحقيق"⁽⁵³⁾.

أصبح فيصل شخصا مطيعا لبريطانيا بعد حادثة الطرد المعروفة وبعد أن أصبح ملكا على العراق وهذا ما كان يصبو إليه البريطانيون وأصبح لا يفكر إطلاقا بتخريب علاقته معهم ولطالما رفع عقيدته بالجملة المشهورة "لا تدعو فيصلا معلقا بين السماء والأرض"⁽⁵⁴⁾، وفي هذا الخصوص نرى الجليلي قد ركز

على كلمة كان يخشاها فيصل خشية كبيرة ألا وهي "البطالة" ويحاول أن يبين دوماً أن أي عمل كان يقوم به فيصل وهو بالدرجة الأولى في مصلحة بريطانيا سببه هذه الكلمة لذلك نجد الجليلي يقول عن فيصل بعد موافقة الأخير عن معظم مطالب الإنكليز ورغائبهم: "ألم أقل من قبل أن فيصلاً تعلم درسا من حلفائه الإنكليز أن لا يخالف الأوامر الإنكليزية وإلا تعرض "للبطالة"... وسنكرر ذلك كلما دعت الضرورة لتنبهه القارئ إلى نوع الحكم الذي كان يخضع له العراق"⁽⁵⁵⁾، وكأن الجليلي هنا يقلل من شأن فيصل ولا يرتضيه لأن يكون ملكاً على بلاده ويريد دائماً أن يبين ضعف وانقياد هذا الملك للمستعمر الأجنبي وفي ذلك مبالغة من الجليلي كون أن الملك فيصل لم يكن كذلك بل كانت له مواقف وسياسة حققت الشيء الكثير للعراق خاصة وأنه اتبع سياسة مجازاة المحتل البريطاني ليس فقط خوفاً من البطالة بل لتحقيق بعض المكاسب للشعب والبلاد.

يجب أن لاننسى كيف أن الملك فيصل حكم البلاد في ظروف صعبة جداً تمثلت بالانتداب البريطاني من جهة وبالحركة الوطنية المتصاعدة من جهة ثانية والاقتصادية لدولة في بداية طريق النهوض الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع يسوده الجهل والامية والعشائرية وكان عليه أن يراعي تلك الظروف وأن يعمل على تجاوزها لمصلحة البلاد وعليه يمكن القول بأن شخصية الملك فيصل كان لها تأثيرها وسحرها وقدرتها على التغلب على العقبات والتمسك بأمانى العراق الوطنية والقومية وكانت قيادته للدولة العراقية في مرحلة تأسيسها قيادة الربان الماهر⁽⁵⁶⁾.

رابعاً: ثورة العشرين: أسماها الجليلي بثورة العشرين الجهادية - يبدو انه كان موالياً وموافقاً عليها ومعدداً جهادية كونها جهاد في سبيل الله ضد المحتل الكافر البريطاني - ويبيّن أن سبب قيامها هو عدم تنفيذ المسؤولين البريطانيين في العراق لوعودهم بإقامة حكم وطني مستقل يحقق طموحات الشعب العراقي، وقد بين الجليلي أنها ثورة فرضت نفسها على المحتل وفرضت طموحاتها وإن كان ذلك بشكل محدود وضئيل وكانت إحدى نتائجها اعتراف بريطانيا باستقلال العراق وإن كان استقلالاً غير حقيقي ويرجع الجليلي مسألة ضعف التجاوب البريطاني لمطالب شعب العراق وضعف الثورة على الملك فيصل وهنا لا بد من الوقوف على عبارة ذكرها الجليلي بحق الملك ألا وهي "ملك المستقبل"، ويبدو لي من هذه العبارة أن فيها الكثير من الاستهزاء بالملك كونه هو وغيره من السياسيين العراقيين حسبما يذكر - الذين جاء معظمهم معه من الحجاز ومن سوريا يريدون التهذئة والتفاهم وعدم معارضة بريطانيا لكونهم أصبحت لديهم مراكز وسلطات كثيرة ونفوذ متزايد⁽⁵⁷⁾.

خامساً: معاهدة 1930م: كان التواطؤ مع البريطانيين قد أدخل العراق في معاهدات مهينة منها معاهدة 1930م التي عدّها الجليلي معاهدة استعمارية⁽⁵⁸⁾ ومذلة⁽⁵⁹⁾، والجدير بالإشارة أن الملك فيصل كان قد اتخذ شكل التأييد المطلق لهذه المعاهدة لكونه كان يعتقد أنها تحقق للبلاد أهم وأعز أمانيها وهو إنهاء الانتداب بصورة جديّة ودخول العراق في عصبة الأمم وحصوله بذلك على كل مظاهر الدولة المستقلة ذات السيادة الكاملة⁽⁶⁰⁾، أما ما احتوت عليه المعاهدة من نصوص كحماية المواصلات البريطانية وإعطاء بعض المطارات لبريطانيا فكان يرى أن ذلك قابل للتغيير مع الزمن وهو لا يعارض السيادة الوطنية⁽⁶¹⁾، ولكن كل ذلك كان يراه ساسة العراق عكسا وفي طبيعتهم ياسين الهاشمي⁽⁶²⁾، ورشيد عالي الكيلاني⁽⁶³⁾، وحكمت سليمان⁽⁶⁴⁾، وجعفر أبو ألتمن⁽⁶⁵⁾، وغيرهم الذين رأوا أن هذه المعاهدة قيدت العراق بشروط لا تتفق مع الاستقلال المنشود وأنه أصبح بموجبها مقيدا بالنفوذ والمصالح البريطانية إلى حد بعيد⁽⁶⁶⁾، وهذه الرؤية تتفق مع الاعتقاد الصحيح للجليلي بأن هذه المعاهدة لا تؤمن ولو جزءاً قليلاً مما تصبو إليه البلاد⁽⁶⁷⁾.

وفيما يتعلق بمسألة التصديق على هذه المعاهدة يذكر لنا الجليلي بأنها: "عرضت على مجلسي الأمة بصورة مستعجلة دون أن يفسح المجال الكافي لمناقشتها في المجلسين وفي لجانها البرلمانية الخاصة

وكان هذا التصرف مدعاة للنقد والاستنكار وسوء الظن بالحاكمين إذ كان التصديق على المعاهدة مؤكدا بسبب الأكتارية الكبيرة لمؤيديها في مجلس النواب نتيجة تزوير رئيس الوزراء نوري السعيد⁽⁶⁸⁾، للانتخابات بحيث يضمن هذه النتيجة المؤكدة ويستطيع رئيسه الملك فيصل أن يطمئن تماما لذلك"، ويعد الجليلي كل ذلك استهتارا كبيرا بالشعب الذي ثار ثورة أخرى للتخلص من هذه المعاهدة التي فرضت الوصاية البريطانية على العراق أكثر من ذي قبل⁽⁶⁹⁾.

سادسا: الوزارات العراقية المتعاقبة في عهد الملك فيصل: قدم لنا الجليلي في كتابه "الملك غازي وقاتلوه ... " معلومات قيمة عن تشكيل أول وزارة عراقية هي وزارة السيد عبد الرحمن النقيب⁽⁷⁰⁾، وذلك بتكليف من المندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس بتاريخ ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٠م، وكانت هذه الوزارة برأي الجليلي بداية الكيان الخاص بالعراق⁽⁷¹⁾، فضلا عن شخصيات أخرى ظهرت وشكلت وزارات جديدة تلت وزارة النقيب⁽⁷²⁾.

تألفت وزارة النقيب من ١٨ وزيرا بينهم عشرة وزراء بلا وزارة وافق المندوب السامي بنفس التاريخ على تشكيلها وقرر مجلس الوزراء في ١١ تموز ١٩٢١م إحداث طريقة سهلة لإعطاء الشعب العراقي فرصة يظهر فيها رغائبه ويختار ملكا، فقرر المجلس بالاتفاق المناداة بسمو الأمير فيصل ملكا على العراق بناء على اقتراح فخامة رئيس الوزراء وبشرط أن تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون⁽⁷³⁾، وهكذا تسلسل اختيار الأمير فيصل ملكا على العراق ابتداء من مؤتمر القاهرة برئاسة (ونستون تشرشل)⁽⁷⁴⁾، لسنة ١٩٢٠م ثم بقرار مجلس الوزراء العراقي سنة ١٩٢١م في جلسة يوم ١١ تموز ١٩٢١م ثم بتأييد المندوب السامي للقرارين السابقين البريطاني والعراقي⁽⁷⁵⁾.

وبعد تنصيب الملك فيصل وحسب الأصول الدستورية استقال رئيس الوزراء النقيب بخطاب موجه إلى المندوب السامي ليأتي بعد ذلك دور الملك فيصل في الإيعاز للنقيب بتشكيل وزارته الثانية في ١٢ أيلول ١٩٢١م ووزارته الثالثة في ٢٨ أيلول ١٩٢٢م التي صادقت على المعاهدة العراقية البريطانية المعروفة بمعاهدة ١٩٢٢م⁽⁷⁶⁾، ويبدو هنا أن تأليف الوزارات في عهد الملك فيصل وتكليف بعض الشخصيات جاء لتحقيق أمور كثيرة تريدها بريطانيا التي كانت بمثابة الشبح الخفي والمرعب وراء ظهر الملك فيصل الذي كما بينا سابقا وحسب تعبير الجليلي يخشى البطالة لذا نراه (الملك فيصل) تارة يتهم بعض الوزراء أمثال عبد المحسن السعدون⁽⁷⁷⁾، بأنه لم يحقق تقدم للبلاد عندها تضطر الوزارة إلى الاستقالة وتارة أخرى يلزمها بأمر محرجة وصعبة هي في الدرجة الأولى تصب في مصلحة بريطانيا أيضا تضطر الوزارة القائمة إلى الاستقالة خاصة إذا كان رئيسها رجلا وطنيا.

تطرق الجليلي في معرض حديثه عن وزارة السعدون الأولى إلى موضوع استيوار السعدون لوالده الحاج أمين بك الجليلي كوزير للعدلية وكان ذلك عن طريق برقية بعثها إليه في الموصل فما كان من الحاج أمين بك إلا أن سافر إلى بغداد واعتذر عن المنصب المكلف به بسبب التدخلات البريطانية الواضحة والمتمثلة بالمستشار البريطاني⁽⁷⁸⁾ في شؤون الوزارة، وقد سرد لنا الجليلي قصة المقابلة بين والده والمستشار كما يلي: "دخل المستشار ... وقدم نفسه للوالد... وقال انه سيكون سعيدا جدا بخدمته فيما يتصل بشؤون الوزارة فقال له الوالد ولكني لا اعرفك ولم أطلبك فقال المستشار إن وجوده جزء مكمل لوزارة العدلية وهو موجود منذ تأسست الوزارة فقال الوالد لاحول ولاقوة إلا بالله العظيم وقرر ترك الوزارة لمقابلة الملك رأسا والاعتذار وانه عائد إلى الموصل حالا كما أخبر رئيس الوزراء بقراره⁽⁷⁹⁾.

يبدو من عبارة "لا حول ولاقوة إلا بالله العلي العظيم" أن الحاج أمين بك الجليلي كان لا يرغب تماما بالعمل مع السعدون خاصة أن الوزارة بشكل خاص والدولة بشكل عام كانت واقعة وخاضعة لبريطانيا بالتالي معناه أن يكون هو من أولئك الواقعيين والخاضعين والذي زاد الطين بلة المقابلة التي جرت بينه وبين المستشار الذي كان في منتهى الوقاحة خاصة عندما عرض على الحاج الجليلي العمل سوية في

خدمة العراق فكيف يكون ذلك من أعداء العراق ونعتقد أن الغيرة والحماس الوطني كانا في مقدمة أسباب الرفض.

تلت وزارة السعدون وزارة أخرى هي وزارة جعفر العسكري⁽⁸⁰⁾، الأولى والتي استمرت في عملها من ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٣م إلى ٢ (أغسطس) ١٩٢٤م ومن ثم وزارة ياسين الهاشمي الأولى من ٢ أغسطس إلى ٢١ حزيران ١٩٢٥م فضلا عن وزارة السعدون الثانية من ١٦ حزيران ١٩٢٥ إلى ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٦م، والوزارة العسكرية الثانية من ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٦ إلى كانون الثاني (يناير) ١٩٢٨م، والوزارة السعدونية الثالثة من ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٨ إلى ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩م، ووزارة توفيق السويدي⁽⁸¹⁾، الأولى من ٢٨ نيسان ١٩٢٩ إلى ٢٥ أغسطس ١٩٢٩م، والوزارة السعدونية الرابعة من ١٩ أيلول ١٩٢٩ إلى ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩م وفي عهد هذه الوزارة شهد العراق انتحار السعدون بعد جلسة حامية في مجلس النواب اتهم فيها بالتواطؤ مع البريطانيين⁽⁸²⁾، ثم تلتها وزارة ناجي السويدي⁽⁸³⁾، من ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ إلى ٩ آذار ١٩٣٠م ووزارة نوري السعيد الأولى من ٢٣ آذار ١٩٣٠ إلى ١٩ تشرين الأول ١٩٣١م، ويذكر الجليلي أن السعيد بدأ عهده بمخالفة القاعدة التي سار عليها المكلفون بالرئاسة في أن الوزارة بعد تشكيلها تضع منهاج سياستها فانفرد بأن قدم للملك الخطة التي سيسير عليها والتي تقوم على استقلال المملكة التام والتمسك بالحقوق القومية كاملة وتوطيد الصلات الودية بين الشعب العراقي والبريطاني وحكومتيهما⁽⁸⁴⁾. الأمران الأولان أعلن عنهما لتمرير الأمر الثالث من الخطة كيف لا وهو العبد المطيع الآخر لبريطانيا ولأهدافها.

جاءت بعد هذه الوزارة الأولى وزارته السعيدية الثانية والتي استمرت من ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣١ إلى ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٢م، ثم أتت بعدها وزارة ناجي شوكت⁽⁸⁵⁾، من 3 تشرين الثاني ١٩٣٢ إلى ١٨ آذار ١٩٣٣م، ووزارة رشيد عالي الكيلاني الأولى من ٢٠ آذار ١٩٣٣ إلى 9 أيلول ١٩٣٣م وهي وزارة عجيبة كونها جمعت الأطراف المتناقضة في آرائها السياسية بصورة خاصة جمعت بين أقصى ولاء لبريطانيا ممثلا في نوري السعيد وحزبه وأقصى معارضة من الناحية الشكلية والكلامية لهذا الولاء ممثلا بحزب الإخاء الوطني بقيادة الهاشمي وحكمت سليمان والكيلاني وفي عهد وزارة الأخير توفي الملك فيصل وهو يستشفى في مدينة برن بسويسرا وذلك في ٧ أيلول ١٩٣٣م ليبدأ بعده عهد ابنه الملك غازي (١٩٣٣-١٩٣٩م)⁽⁸⁶⁾.

كان عرض الجليلي للوزارات العراقية في عهد الملك فيصل ولإعمالها ومناهجها جيدا جدا، فقد انتهج أسلوب التحليل العلمي والاستنتاج في تبيان الأحداث الجارية في العراق إبان وجود هذه الوزارات كما حاول أن يقدم لنا بدقة مدة عمل كل وزارة باليوم والشهر والسنة وكأنه قد حدا بذلك حذو السيد عبد الرزاق الحسيني في كتابه تاريخ الوزارات العراقية بمجلداته العشر وغيره من الثقات الذين كتبوا في هذا الخصوص.

المحور الثالث: آراء الجليلي بعد تولي الملك غازي الحكم ومقتله

احتوى كتاب عبد الرحمن الجليلي "الملك غازي وقاتلوه... " على معلومات وآراء عديدة تتعلق بمسألة تولي غازي حكم العراق والشخصيات العراقية التي عاصرها، فضلا عن الأحداث السياسية التي شهدتها العراق إبان تلك الحقبة من تاريخه ومن بينها مقتله والملابسات والآراء التي طرحت بشأن ذلك الحدث الكبير، ولتبيان ذلك سنتعرض إلى شخصيات وأحداث نبين من خلالها آراء الجليلي إبان فترة حكم الملك غازي والتي استمرت من سنة ١٩٣٣-١٩٣٩م ونبدأها به:

أولاً: الملك غازي: أصبح الأمير غازي ملكا على العراق بعد وفاة أبيه سنة ١٩٣٣م في مدينة برن بسويسرا وفق أصول دستورية وتوج باسم الملك غازي الأول بن الملك فيصل الأول⁽⁸⁷⁾، ونتيجة ذلك

استقالت وزارة رشيد عالي الكيلاني لكنها عادت مرة ثانية للتشكل بطلب من الملك غازي نفسه لترجع وتعلن استقالته كونها طلبت من الملك أن يوافق على حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة وهو برأي الجليلي طلب صحيح من الناحية الدستورية فما كان من الملك إلا الرفض وهنا يشير الجليلي أن الرفض وراءه علي جودت الأيوبي⁽⁸⁸⁾، الذي يعد المحرك لغازي وفي ذلك يقول: "يتضح من سير الأمور أن علي جودت هو الذي أشار على الملك غازي رفض طلب حل المجلس في حينه ثم حل هو نفسه هذا المجلس ولم يجد في العراق أو في علاقاته الدولية ما يوجب حل المجلس إلا أن يكون ذلك بنية سيئة هي السيطرة على الوضع السياسي في العراق بعد وفاة الملك فيصل وبعدهما أن سمع منه نصيحته لابنه غازي بأن يستشير علي جودت في جميع الأمور ويتجاوب مع مقترحاته وآرائه"⁽⁸⁹⁾، بمعنى أن غازي قد تأثر بالموقفين موقف علي جودت المعارض وموقف أبيه في الاعتماد على نصيحة علي جودت ومنذ ذلك الوقت وقع العراق بشكل عام وغازي بشكل خاص في دوامة مؤامرات الساسة العراقيين بل اتسعت المسألة إلى المؤامرات والدسائس بين الساسة أنفسهم.

بعد تشكيل وزارة الكيلاني الثانية تلتها وزارة جميل المدفعي الأولى⁽⁹⁰⁾، من ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ إلى ١٣ شباط ١٩٣٤ ثم الوزارة المدفعية الثانية من ٢١ شباط إلى ٢٥ أغسطس ١٩٣٤م، تلتها وزارة علي جودت الأيوبي الأولى من ٢٧ آب إلى ٢٣ شباط ١٩٣٥ ثم الوزارة المدفعية الثالثة من ١٤ آذار ١٩٣٥ إلى ٢٥ آذار ١٩٣٥ وتلتها وزارة الهاشمي الثانية من ١٧ آذار ١٩٣٥ إلى ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م، وقد شهدت هذه الوزارة انقلاباً أطاح بها⁽⁹¹⁾.

قدم الجليلي لكتابه "الملك غازي وقاتلوه..." مدخلاً مهماً كان منصباً في الحديث عن الملك غازي، وكانت أول مسألة أشار إليها هي مسألة الإهمال المتعمد في دراسة سيرة الملك غازي ويتعجب لذلك لكون أن الوقائع والوثائق تبين أهمية دوره وأنه شغل الناس بوطنيته وجرأته ودعوته الوحودية والتحررية والاستقلالية للبلاد العربية، ويلاحظ أن رأي الجليلي على عكس الكارهين للملك غازي وفي مقدمتهم بريطاني وعملاؤها الذين اتهموه بتضييع مصالح العراق وبالطيش والبحث عن اللذائذ الرخيصة وهناك من اتهمه بالتخلف العقلي⁽⁹²⁾.

ويدافع الجليلي عن الملك غازي ويقف وقفة قوية أمام تلك الاتهامات والافتراءات الرخيصة كما سماها ويقدم دليلاً على عدم صحة ذلك لأن الملك غازي بقي ملكاً محبوباً من قبل شعبه وبقي في الحكم ٦٦ شهراً ونصف الشهر ولو كانت تلك الادعاءات صحيحة لما أمكن له ذلك⁽⁹³⁾.

لماذا لم يدرس غازي دراسة موضوعية مستفيضة؟ سؤال يطرحه الجليلي في مقدمة كتابه ويجب عنه ويرجعه إلى أسباب عديدة منها قصر حياة غازي الرسمية من أيلول ١٩٣٣ إلى نيسان ١٩٣٩م، والأوضاع التي أحاطت به في الداخل والتي يسيطر عليها نوري السعيد وعبد الإله والتي كانت معادية له شأنها شأن الأوضاع الخارجية ويقصد بها بريطانيا، وعلى الرغم من سؤال الجليلي في عدم وجود دراسة عن مقتل غازي، يبدو أن الجواب يحتاج إلى دراسة أنماط التأليف السياسي في العهد الملكي وهذا ليس موضوع البحث، في حين لعل رغبة الجليلي في إظهار مكانة كتابه وموضوع بحثه قد جعله يطرح مثل هذا السؤال، بالمقابل لاننسى تصريح الملك غازي بكرهه للانكليز بسبب ما لقيه جده الشريف حسين من فقده لمملكته في الحجاز ثم ما لقيه منهم من نفي وتشريد وعدوان مهين لدرجة أن غازي صرح الدكتور صائب شوكت⁽⁹⁴⁾، وهما في لندن بأنه يتمنى تكوين جيش ليحارب به الانكليز وهو في السادسة عشرة من عمره يومئذ ومع خطورة هذا الرأي الذي أبداه غازي للدكتور شوكت فقد أباح به لأول للأخير لثقتة به وبسبب حماسه الوطني وضيق صدره بأحابيل وحيل الانكليز، ويعتقد الجليلي أن غازي قد أباح بهذا الأمر لغير الدكتور إلا أن خطورته جعلهم يتكتمون على الخبر⁽⁹⁵⁾.

كان كره غازي للإنكليز كبيرا ولكن كرهه لنوري السعيد الذي كان يلاحظ ارتباطه بهم من خلال الاتصالات الرسمية والشخصية أكبر وكوّن في نفسه حسب تعبير الجليلي "عقدة عداً" له من النواحي الوطنية والسياسية والقومية وهذه العقدة كانت متبادلة، ولم يشأ غازي أن يصطدم بالسعيد في اشتراكه في الوزارات كونه كان دائما الشخص الثاني أو الثالث أو الرابع في تسلسل المسؤولية في معظم الوزارات العراقية وما دام أن الآخرين مجاملين له اجتماعيا وسياسيا، أما أن يصبح السعيد المسؤول الأول هذا ما كان يخشاه غازي ولذلك نجده يرفض طلب العقداء الأربعة ومجموعتهم على ترأس السعيد للوزارة سنة 1938م خاصة وأن غازي يعلم مدى ارتباطه ببريطانيا واستعداده لارتكاب كل المساوئ والشروخ لتنفيذ أغراضه⁽⁹⁶⁾.

حاول الجليلي بعد ذلك أن يبين أن السعيد علم بما جرى بين غازي وبين العقداء الأربعة وعلم برفض غازي له فزاد حقه عليه وأخذ يحيك المؤامرات ضده وكان الجليلي هنا أراد أن يقدم الدلائل على أن القاتل الأول لغازي هو السعيد لا بل أتبع الدلائل بالشهود ومن بينهم طه الهاشمي⁽⁹⁷⁾، الذي أباح بنية السعيد. بتفجير الطائرة التي كانت ستقل غازي لافتتاح مشروع الكوت وكان ذلك بعد مصرع غازي حيث وقعت الشكوك على السعيد خاصة وأنه صاحب السوابق في التخطيط للخلاص من غازي⁽⁹⁸⁾.

أراد الجليلي في مقدمة كتابه أن يبين أن أفكار غازي القومية والاستقلالية كانت متجهة بصورة قطعية إلى استقلال العراق الصحيح وتوحيد البلاد العربية القريبة ثم البعيدة باعتبارها الهدف السامي الذي يعيد مجد العرب الزائل وتلك الأفكار هي التي رمتها في أتون السعيد وعدائه وبريطانيا وكيدها⁽⁹⁹⁾، ولكنه - أي الجليلي - أيضا يشير إلى عامل (الصدفة) في هذا المجال فيقول: "إن الصدفة هي التي دفعت غازي إلى مقدمة الصفوف في القضايا الوطنية والقومية والوحدوية والاستقلالية كونه ولي العهد وملك المستقبل.. ربما لو نشأ كأحد الناس الاعتياديين لما أصبح له شأن يذكر أو تاريخ يسجل لان إمكانياته الثقافية وذكاءه كليهما دون المتوسط"⁽¹⁰⁰⁾، ويبدو أن الجليلي كان موضوعيا في طرحه، لكنه غير محق تماما كون أن الغيرة والحمية الوطنية ليس لها علاقة بمنصب معين فكم هناك من ولاة عهود وملوك هم خونة وعملاء للأجنبي يعملون كالعبيد عنده، أما مسألة إمكانيات غازي الثقافية ومستوى الذكاء فهو فعلا دون المتوسط والجليلي يؤكد ما أجمعت عليه الكثير من المصادر وهنا عامل الصدفة في محله.

كان الجليلي قد أدخل الصدفة في أمور أخرى خاصة الموقف الوطني والتحرري لغازي ضد الإنكليز حيث ذكر: "إن الصدفة التي جعلته في هذا الموقف الوطني والتحرري كونه نشأ في بيئة تعودت على سماع غدر الإنكليز بعائلته فصار ردّه السيئة بمثابة بعض مكوناته العقلية والنفسية"⁽¹⁰¹⁾، وكان الجليلي هنا يريد أن يثبت أن عداً غازي للإنكليز ليس بدافع أن هؤلاء احتلوا بلاده وإنما بدافع انتقام لجدّه وفي ذلك تسطيح من الجليلي لغازي وتناقض فتارة يشيد بوطنيته ولا يشكك بها وتارة أخرى يذكر ما ذكر .

حاول الجليلي أن يبين من خلال حديثه عن صدفة وطنية غازي وموقفه المعادي من الإنكليز أن غازي كان قد فشل أو أفلت نفسه في دراسته في مدرسة (هارو) البريطانية⁽¹⁰²⁾، ويبدو أن الجليلي قد ذكر كلمة "فشل" في أول الأمر ليثبت صحة كلامه بأن مستوى عقلية غازي وذكاءه هي دون المتوسط، وذكر بعد ذلك كلمة "أفلت" نفسه ليبيّن مدى كره غازي للإنكليز وعدم رغبته في الدراسة في بريطانيا والتأثر بأفكار تلك الكلية وذلك لإرغام والده على إدخاله الكلية العسكرية في العراق وهذا الذي حصل بالفعل وكان ذلك سنة 1928م.

وأخيرا يلقي الجليلي في نهاية مدخل كتابه اللوم على الملك غازي بأنه ورط نفسه والعراق معه نتيجة سياسته المعادية للإنكليز وأعاونهم وحميته الوطنية بأن أدخل بلاده في مشاكل ومحن كثيرة ويعقب على ذلك بأن غازي قتل غيلة، أما العراق فاستمر يخضع لأنظمة ظالمة مستبدّة شبه عسكرية وأحيانا عسكرية وكانت الحقوق المدنية والإنسانية ضائعة أو مغتصبة⁽¹⁰³⁾.

وتحسن الإشارة إلى حادثة زواج أخت الملك غازي الأميرة عزة⁽¹⁰⁴⁾، في اليونان من خادم ايطالي الجنسية يعمل في أحد الفنادق ويدعى (انستاس هار الافكي) وإعلانها اعتناق النصرانية⁽¹⁰⁵⁾، وتسمية نفسها (انستاسيا)⁽¹⁰⁶⁾، ويشير الجليلي إلى أن هذه الحادثة كان لها أثرها الكبير والعظيم على الأسرة الهاشمية وفي الوقت ذاته كانت له رؤية وانتقاد شديد للملك غازي حيث قال: "لو كان الملك قد أحسن تربية أخواته لما حدث هذا الحادث المفجع"⁽¹⁰⁷⁾، ويبدو من هذا الكلام الشديد أن الجليلي كان متحاملا على الملك غازي ولا ندري ما السبب هل لكونه كان السبب في قيام انقلاب بكر صدقي⁽¹⁰⁸⁾، والذي جر البلاد إلى سلسلة من المشاكل والقلق؟ أم تصرفاته السيئة ومنها شربه الخمر والإفراط فيه بعد هذه الحادثة؟ كيف تكون التربية موجودة لدى غازي وأخواته وعزة على وجه الخصوص وأبوه الملك فيصل كان منشغلا بالسياسة والقضايا السياسية فلم يتفرغ لتربية أولاده وترك ذلك لخدم القصر الأمر الذي أدى إلى تربية أبناء تربية سيئة وهذا بدوره أدى إلى انحلالهم وكتبهم على نحو تفجر بعد وفاته⁽¹⁰⁹⁾، أضف إلى ذلك حياة السلطة والجاه والترفع التي كانوا يعيشونها وهذا الحال ينطبق على معظم أولاد الأسر الحاكمة وخاصة في البلدان العربية وللأسف الشديد.

كان حادث الزواج والذي أسماه الجليلي "بالفضيع" ضربة موجعة للملك غازي أفقدته كثيرا من شعبيته وهزت مكانته هزأ عنيفا، وقد ربط الجليلي مسألة اندفاع غازي للقضايا الوطنية والقومية بهذا الحادث من أجل إعادة الهيبة التي فقدها⁽¹¹⁰⁾، ويبدو في ذلك مبالغة من الجليلي كون أن الحادثة شخصية أكثر مما لها علاقة بالقضايا الوطنية والقومية التي تبناها الملك في فترة حكمه مثل قضية الكويت وقضية فلسطين والهيبة لم تفقد والدليل على ذلك المظاهرات الصحابة التي انطلقت في ربوع العراق بعد إعلان مقتل الملك والحزن الشديد لفقدانه.

ثانيا: الملك غازي وانقلاب بكر صدقي⁽¹¹¹⁾: حظي هذا الحدث بمكانة واهتمام كبيرين من لدن المصادر التاريخية ومن قبل الدكتور الجليلي في كتابه "الملك غازي وقاتلوه..." وهو حدث كانت له تأثيراته على مستقبل العراق السياسي والعسكري وكانت للملك غازي صلة به.

لم يعذر الجليلي الملك غازي إطلاقا في مؤامراته⁽¹¹²⁾، مع بكر صدقي في تنفيذ الانقلاب ضد وزارة ياسين الهاشمي حيث قال: "لا يوجد عذر مقبول وطنيا وعقليا وسياسيا يمكن أن يبرر ضلوع غازي مع قادة الجيش للقضاء على النظام الذي كان يجب على الملك بالذات وبالدرجة الأولى أن يحميه...!" ويرجع ذلك إلى الجهل والإغراءات وسوء التقدير وقلة الفطنة بل والغباء في أوضح أشكاله الذي كان واقع فيه الملك غازي وان كان تأمره عن حسن نية وبأمل أن تسير الأمور في البلاد في طريق أفضل⁽¹¹³⁾، ولا ندري لما ذكر الجليلي كلمة (يحميه) هل كونه يعد وزارة الهاشمي أفضل من غيرها من الوزارات؟ أم لان الجليلي كان يعتقد في قرارة نفسه أن عدم حماية غازي للهاشمي ووزارته معناها مجيء الصديق المقرب لبريطانيا نوري السعيد، وهذا أمر لم يكن يرضاه غازي إطلاقا رغم تدمره من سياسة الهاشمي ورغبته في تغيير الوزارة⁽¹¹⁴⁾، أم أن عدم الحماية قد أدت إلى مجيء شخص وصولي انتهازي لا تهمه إلا مصلحته الشخصية ألا وهو حكمت سليمان بالتعاون مع بكر صدقي، وقد انتقد الجليلي سليمان انتقادا شديدا وأخذ يصفه بصفة الحقود الأحمق⁽¹¹⁵⁾، والضال⁽¹¹⁶⁾، ووزارته بأنها من أسوأ الوزارات وأتفهها⁽¹¹⁷⁾،

كانت للجليلي آراء عديدة في انقلاب بكر صدقي منها عدّه إياه شؤما على الملك غازي وعلى الجو السياسي والاجتماعي والأخلاقي في العراق كونه عد انتصار صدقي إيذانا بانديفاع ضباط الجيش في هذا الميدان الخطر فتكونت الجماعات العسكرية المتعددة واستطاعت أقواها تحقيق هدفها في القضاء على النظام العسكري الذي كان فاسدا إلى أبعد الحدود وذلك بإقامة نظام عسكري من نوع آخر ولكن فلسفة النظام العسكري واحدة في الحالتين تجريد الأطراف الأخرى من حقوقها السياسية والانفراد بالسلطات حتى تحركه قوة عسكرية أخرى⁽¹¹⁸⁾، ويبدو من ذلك أن الجليلي كان قد دافع عن نظام الهاشمي وتمنى لو

كان الملك غازي قد ساندته لكنه في نفس الوقت لم يكن يحبه إذ اعتبره شبيهاً بنهج حكمت سليمان ولكن من نوع آخر وذلك يدل على أنه لا يوجد تماماً من يخشى على مصلحة العراق وشعبه وإنما الخشية على المصالح الشخصية فقط.

يرى الجليلي أن وزارة الهاشمي فيها الكثير من الأسباب التي تدعو للنقد ولهذا فإن قيام انقلاب ضدها هو ليس بالأمر العجيب فقد سلكت هي الأخرى سبل التسلط والتزوير في الانتخابات، فضلاً عن مراعاة المصالح الخاصة لكثير من المنتفذين كما تخلفت كثيراً عن ميادين الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي، وأسست القيادة للمعاهدة العراقية البريطانية لسنة 1930م الجائرة وتعاونت مع السعيد عاقدها في وزارة الكيلاني سنة 1933م وتعاونت معه أيضاً في الوزارات الجديدة سنة 1935م⁽¹¹⁹⁾، وبعد عشرة صفحات من كتاب الجليلي يكمل لنا مساوئ وزارة الهاشمي منها استعمال القوة العسكرية بصورة مستمرة في تأديب العشائر الثائرة التي استمرت في تمردتها من أول تشكيل الوزارة حتى القضاء عليها، واستمرار إعلان الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية الأمر الذي يوسع سلطات الإدارة فتكون وسيلة للاستفادة المحرمة والاستغلال السيئ للسلطة وتفتح الطريق لجهاز الشرطة العلني والسري لتحقيق مصالحه الخاصة بسبب الخوف من الاتهامات الباطلة، فضلاً عن منعها قيام الأحزاب وحظر الاجتماعات وملاحقة أصحاب الرأي والرقابة الصارمة على الصحف مما فسح المجال للنشرات السرية التي غالباً ما تضخم الأحداث⁽¹²⁰⁾.

يلوم الجليلي الملك غازي في أنه أقدم على تصحيح أخطاء حكومة الهاشمي حيث كان يفترض أن يسحب الثقة منها وفي ذلك إحراج فعال لها أو تعطيل أعمالها بإقناع أكثر من نصف الأعيان للامتناع عن حضور الجلسات إذا لم تكن الاستعانة بمجلس النواب ممكنة مع أنها في أغلب الظن ممكنة أيضاً، ويزيد الجليلي اللوم ويذكر أن الملك لم يفعل شيئاً من ذلك مع أنه كانت لديه شعبية واسعة تتجاوب معه إذا لجأ إليها بحكمة وتعقل بل اعتمد على التواطؤ مع فريق من القوات المسلحة لإسقاط الحكومة وكان ذلك من أسباب اجتماع قوى كثيرة ومهمة في داخل العراق وخارجه للقضاء عليه فقتله ودفنه حتى من دون إجراء التحقيق الصحيح في حادث اغتياله⁽¹²¹⁾.

أطلق الجليلي على انقلاب بكر صدقي اسم (الانقلاب الأسود)، وتحدث عن التخطيط للانقلاب وبدء التنفيذ وكيف أن الملك غازي تظاهر بأنه فوجئ بالانقلاب وهذا الأمر يكاد يكون معروفاً ومذكوراً في الكثير من المصادر⁽¹²²⁾، وقد انتهى الانقلاب بإحراز النجاح واضطرت وزارة الهاشمي إلى الاستقالة وقد عدَّ الجليلي قرار الاستقالة قراراً سليماً رغم صعوبته⁽¹²³⁾، ولكن الأمر المهم الذي تحسن الإشارة إليه والذي أشار إليه الجليلي في كتابه هو موضوع التدخل البريطاني في مسألة استقالة وزارة الهاشمي بالتهديد العسكري وقد عاد ذلك بفوائد جمة لصالح بريطانيا منها:

1. فسح الطريق واسعاً جداً في المستقبل للانقلابات العسكرية وهو ما حدث فعلاً وبذلك حسب رأي الجليلي ينصرف العراق عن البناء الداخلي وعن ترصين وحدته ويبقى أمل الإنكليز في التدخل وفرض مصالحهم واصطناع الأنصار كبيراً.
2. التخلص من السياسة العراقية التي كانت قائمة وواضحة بمساعدة فلسطين وقضايا العربوية الأخرى.
3. إسقاط حكمت سليمان وبكر صدقي من أعين الناس بعد موقفهما الوطني في موضوع التيارات⁽¹²⁴⁾.
4. كشف حقيقة التيار اليساري الذي كان يتكلم بصوت عال بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة فإذا هو ضالع مع الدكتاتورية والإرهاب والاستغلال⁽¹²⁵⁾.

تلى استقالة وزارة الهاشمي تشكيل وزارة جديدة عرفت بوزارة الانقلاب برئاسة حكمت سليمان وقد كان ذلك بنظر صدقي وسليمان انتصارا لكنه لم يكن برأي الجليلي سوى انتصار المنتحر لكونه أي الانقلاب ترك صفحات سوداء مليئة بالآثام والشُرور بعد أن فتح الباب الأوسع لإلحاق الضرر البالغ بالشعب العراقي وبالأمة العربية، كما كانت هذه الوزارة قبل تشكيلها أي أثناء الانقلاب فاتحة لاتساع دائرة الاغتيالات ممثلا ذلك باغتيال جعفر العسكري⁽¹²⁶⁾ في ٢٩ تشرين الأول 1936م⁽¹²⁷⁾، غدرًا من لدن أتباع صدقي وبعد تشكيل وزارة سليمان اتسعت الدائرة أكثر فأكثر، وفي هذا الخصوص يذكر لنا الجليلي وبتحليل واستنتاج جميل في كتابه بأن سليمان علم يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٦م بأن صدقي ينوي اغتيال الهاشمي والكيلاني والسعيد وبعض أنصارهم فأسرع حكمت بإبلاغ الملك بنية صدقي، فأخبر الملك كلا من الهاشمي والكيلاني والسعيد بلزوم مغادرة العراق فورًا فأرسل الهاشمي والكيلاني بواسطة سيارات نيرون ورافقتهم مصفحتان من الحرس الملكي إلى الحدود السورية، وذهب السعيد إلى مطار الهندي بواسطة السفير البريطاني الذي التجا السعيد إليه فنقله بطائرة انكليزية إلى القاهرة⁽¹²⁸⁾.

يبدأ الجليلي ويتسأل هذا ما نقلته الأخبار .. ولكن ما حقيقة ذلك؟ ويطرح رأيه الذي يبدو أن فيه الكثير من الصواب فيعتقد أن ما سبق ذكره أعلاه كذبة كبيرة اخترعها سليمان ليتخلص من وجود هؤلاء الأشخاص في العراق خاصة وأن رصيدهم الشخصي كبيرا سواء بين المدنيين أو العسكريين، أما الملك غازي فقد رأى أن تصديق هذه الكذبة فيها فائدة كبيرة وذلك بإبعادهم عن العراق بحمايته هو .. ويستمر الجليلي في التحليل ويقول: لو كان بكر صدقي يريد التخلص منهم أكان يصعب على قواته منعهم من السفر وإعادة السيارات المصفحة التي رافقتهم إلى البلاط بعد أن يكون قد أنهى الموضوع بالتخلص منهم وفي إمكانه بالطبع إيجاد كل الأعداء والتبريرات.. إن وجود هؤلاء في بغداد فيه إحراج شديد للنظام الجديد ولرؤوسه المتعددة والتعرض لهم بالأذى أو بالاغتيال يثير الرأي العام العراقي بدون مكسب للنظام ولكن إبعادهم فيه سلامتهم وفيه هدنة من الرأي العام مع النظام الجديد قد يتطلب بعض الوقت لامتحانه وهو في مصلحة قادته، وفي إشاعة الخبر الكاذب فائدة أخرى للنظام إن الذي يقدم على قتل مثل هؤلاء الأشخاص المهمين لاشك أنه قادر على قتل أمثالهم أو الأقل منهم مما يفرض إرهابا فكريا عاما⁽¹²⁹⁾.

أصبح الوضع السياسي متوترا واستغلال الظروف سهلا هينا وان الجيش بوثوبه على السلطة وتمتعه بسلطانها صار صاحب مصلحة كبيرة وهكذا دخل عاملان جديدان في تشكيل الوزارات منذ وفاة الملك فيصل:

العامل الأول: العشائر التي استخدمت جميل المدفعي وعلي جودت ورد عليهما رشيد عالي وحكمت سليمان وانضم إليهما ياسين الهاشمي في آخر السباق لتكون له الأولوية.

العامل الثاني: الجيش وهو الذي استعمل في القضاء على تمرد العشائر فرأى أن يشترك في الحكم كما اشتركت العشائر ومحركوها في تشكيل الوزارات وإسقاطها.

استمر العاملان في تأثيرهما مرة هنا ومرة هناك حتى رأت بريطانيا بعد اشتراكها في الحرب أن تنهي تأثير العاملين فحلت محلها هي ومن تسنده من السياسيين باحتلال العراق في مايس ١٩٤١م، وقد شجع الملك غازي دخول العامل الثاني وهو الجيش بسبب جهله وعدم تقديره للأمور وعدم إحاطته بالنتائج المحتملة وضعف تقديره للموقف فقد كان يكتفي بالظواهر لقلّة ثقافته وقلّة تبصره⁽¹³⁰⁾.

ظهر تنظيم ساند صدقي وسليمان في انقلابهما ذلك هو (جماعة الأهالي)⁽¹³¹⁾ الذي لعب دورا كبيرا الانقلاب العسكري لسنة ١٩٣٦م، ثم انتهت وزارة الانقلاب بمقتل بكر صدقي⁽¹³²⁾، في ١١ آب ١٩٣٧م⁽¹³³⁾ الذي وصفه الجليلي بأنه عنوان الطغيان الأسود⁽¹³⁴⁾، فقد تسبب وحكمه الأهوج الأحقق حسب تعبيره في استثارة الشعور العام ضده حتى أصبح هو الهدف الوحيد الذي لو أزيل لعادت الأمور

إلى مجراها الطبيعي ولانتهت كل المآسي التي انصبت على العراق، ويبدو أن الجليلي كان من المؤيدين لاغتيال بكر صدقي بدليل أن منفذ عملية الاغتيال وهو العريف محمد عبد الله عده أحد الأبطال الخالدين وأثنى عليه ودعا له بالقول (جزاه الله عن بلاده كل خير) وبذلك استقال سليمان وكلف جميل المدفعي بتشكيل وزارته⁽¹³⁵⁾.

ثالثاً: نوري السعيد : كان رأي الجليلي بالسعيد انه من أشد الناس عداء للحياة الدستورية ولسيادة القانون وللمفاهيم الإنسانية⁽¹³⁶⁾، و أشار أنه شكل أربعة عشر وزارة خلال ٢٨ سنة وهذا احتكار ما بعده احتكار⁽¹³⁷⁾، وانه أحيانا اشترك وزيرا للخارجية أو للدفاع في وزارة المدفعي الأولى ووزارة الأيوبي الأولى ووزارة المدفعي الثالثة وتخلف فقط عن الاشتراك في وزارة المدفعي الثانية، وهنا يتساءل الجليلي هل السعيد مفروض على الحكومات المتتالية باعتباره عاقد معاهدة ١٩٣٠م وصاحب الحظ الأوفر في صداقته مع الحليف البريطاني؟ وإلا بماذا تميز عن غيره من السياسيين ليشارك في أكثر الحكومات في ذلك الوقت⁽¹³⁸⁾.

إن ما ذكره الجليلي عن السعيد ليس بجديد فقد اشترك في رأي ذلك آخرون مثل السفير البريطاني الذي كان موجودا في العراق إبان انقلاب صدقي اذ وصف السعيد بأنه رجل لا يغفر ولا يرحم ووصفه آخرون بالشيطان الصغير الماكر الدائم القلق وهذا الوصف قد ورد في تقرير سفارة الخارجية البريطانية في 1936/12/23م⁽¹³⁹⁾، فضلاً عن الوصف الذي قدمته المس بيل الجاسوسة البريطانية في العراق إبان تلك المدة عندما وقع عليه نظرها لأول مرة بعد وصوله إلى بغداد حيث قالت: "... إننا نقف وجها لوجه أمام قوة قهارة مطواعة ينبغي علينا إما أن نعمل يدا بيد معها أو نشتبك وإياها في صراع عنيف يصعب إحراز النصر فيه"⁽¹⁴⁰⁾.

بعد تشكيل السعيد وزارته الخامسة في ٢٢ شباط ١٩٤٠م أصدر بيانا وزاريا وعد في آخره بالقول: "إنني متجه بكل ما أوتيت من قوة" (؟)⁽¹⁴¹⁾، وهنا الجليلي كان قد وضع علامة الاستفهام هذه بعد كلمة (قوة) وعقب عليها في هوامش كتابه بالقول: " لماذا استعمل - ويقصد هنا السعيد - كلمة قوة بدلا من حسن النية والتفاهم المتبادل والتجاوب الصادق مع الطموحات الوطنية إلا أن يكون سوء النية هو الدافع الحقيقي، ويلاحظ أن الجليلي كان متحملا على السعيد وشاكا بنواياه وهو محق بذلك كون أن الأخير كان الحليف الرئيس لبريطانيا في العراق في معظم الأمور، في حين تصريح السعيد كان نصه: "إنني متجه بكل ما أوتيت من قوة نحو فتح صفحة جديدة في تاريخ العراق تضمن عودة الحياة الدستورية الصحيحة إلى البلاد وتكفل التآزر والتكافل بين رجالات العراق على خدمة وطنهم"⁽¹⁴²⁾.

وكان السعيد يسعى لتدارك السخط الشعبي فضلا عن الوسط السياسي من حوله، لاسيما وأن الشعب العراقي عرف أكاذيبه ونواياه السيئة فأكد على فتح صفحة جديدة وهذه الصفحة ضمن بها عودة الحياة الدستورية علما أن مسألة إحياء الحياة الدستورية كانت وسيلة لكسب الوقت وامتصاص الغضب الشعبي والطبقة السياسية ومنهم الجليلي في ذلك الوقت.

تطرق الجليلي في كتابه إلى مسألة فرض السعيد على الملك غازي ويتعجب الجليلي ويسأل لماذا قامت الكتلة القومية متمثلة بالعقلاء الأربعة أو القادة الأحرار بفرض نوري السعيد على الملك غازي ليتولى رئاسة الوزارة بعد انتهاء حكومة الانقلاب وهم يعلمون من هو نوري السعيد؟ ثم أن السعيد سيأتي بقوة مضاعفة مما سيجعل حلمه القديم المتجدد دائما بعزل غازي أو قتله في مجال التحقيق وبالتالي سيزداد نفوذ السعيد وحلفائه الإنكليز⁽¹⁴³⁾.

لقد كان هناك إصرار عجيب على السعيد من قبل تلك الكتلة بسبب استطاعته مطاردة العناصر المؤيدة لبكر صدقي وعلى رأسهم حكمت سليمان ولكن ذلك حسب رأي الجليلي كان لحسابه لا لحساب الكتلة أو

القادة القوميون⁽¹⁴⁴⁾، في حين أن غرض تلك الكتلة أن تتخلص من وجود عناصر ضدها في الجيش أو في الحكومة، ويعد الجليلي كل ذلك ذو أساس غير سليم وذو منطق غير مستقيم وأن الكتلة قد نسيت بسبب جهالتها وضحالة تفكير أعضائها على حد قوله أن مكسبهم القومي والوطني والتحرري هو في إبقاء السعيد بعيداً عن السلطة على الأقل ما داموا يعتقدون بوطنية الملك غازي⁽¹⁴⁵⁾.

يرجع العقداء الأربعة فرضهم السعيد على الملك إلى إصرار طه الهاشمي على الاعتذار عن تشكيل الوزارة ويعد الجليلي اختيار طه لنوري للرئاسة خطأ كبيراً لأنه في حالة اختيار أي شخص غيره لسارت الأمور في البلاد في طريق آخر تماماً ويتأسف الجليلي على ذلك بالقول "واسفاه"⁽¹⁴⁶⁾.

كانت النتيجة من فرض السعيد حسب رأي الجليلي أن القوميون دفعوا ثمن ذلك حياة البعض منهم والنظام الملكي نفسه عند البعض الآخر ثم التبعية التامة للسياسة البريطانية ووضع عبد الإله بعد فترة قصيرة في مكان غازي وهو أقصى طموحات بريطانيا وكانت آخر فصول هذه المسألة تشفي عبد الإله والسعيد بمصرع الضباط القوميون جميعهم وسجن من لم يعدم وإسقاطه من الحياة العامة ويوجه الجليلي سؤالاً ماذا جنت الكتلة القومية من سياستها سوى الإعدامات والتشنيع المؤسف على أصحابها⁽¹⁴⁷⁾، لاسيما من قبل السعيد نفسه الذي سماهم بالمغامرين الذين إذا أحسنوا شيئاً فإنما يحسنون غش البسطاء واستغلالهم وهدم البلاد وتخريبها إشباعاً لمطامعهم وتطمينا لشهواتهم كما أسماهم بالفئات المستهتره⁽¹⁴⁸⁾، وأخيراً أشار الجليلي أن الضباط القوميون لم يكن فرضهم للسعيد بأسلوب دبلوماسي وإنما بالجبر والتهديد والإكراه⁽¹⁴⁹⁾.

رابعاً: الجليلي وتشخيصه قتل الملك غازي : تكاد حادثة مصرع الملك غازي معروفة لدى الجميع وقد تناقلتها الصحف والكتب⁽¹⁵⁰⁾، بتفصيلاتها لذا سيكون التركيز على قتل الملك ولماذا قاموا بارتكاب مثل هذه الجريمة النكراء، يشخص الجليلي من خلال كتابه "الملك غازي وقاتلوه..." "قتلة الملك غازي بحيث زخرت صفحات كتابه بمعلومات كثيرة وبأسئلة واستنتاجات.

يبدأ الجليلي باتهام الانكليز ونوري السعيد في مقتله، ولكن قبل ذلك يشير إلى اختفاء اثنين من مرافقي الملك غازي وهما خادم الملك وملاحظ اللاسلكي في إذاعته اللذان كانا في المقعد الخلفي ولكن لم يعثر لهما على أثر ويتساءل هل ألحقا به حفظاً لإسرار مؤامرة الاغتيال؟⁽¹⁵¹⁾ ويبدو أن الجليلي كان يتهم هؤلاء على أنهم المنفذون والمخططون وهم الانكليز والسعيد قد قضاوا عليهم وقتلوهم لتموت معهم الجريمة، لكنه لم يحدد لنا كيف نتعامل مع الحدث هل هو جريمة جنائية أم جريمة سياسية؟!

أما فيما يتعلق بالانكليز والسعيد فقد كان معروفاً الى حد الاجماع في العراق أن هذين الطرفين متعاونين في اغتيال غازي والمنتفعان من موته⁽¹⁵²⁾، بدليل أن السعيد كان على الدوام حامل الدعوة لعزل غازي وبصورة علنية وبإصرار ولجاجة، وقد بين الجليلي في صفحات كتابه الأسباب التي أججت الحقد لدى السعيد على الملك ومنها أن الأخير كان لا يرغب أن يتولى السعيد مناصب حساسة في الدولة⁽¹⁵³⁾، الأمر زاد حفيظة السعيد لا سيما وان الملك أخذ يقرب إلى بلاطه الضباط القوميون والساسة ذوي القومية⁽¹⁵⁴⁾، فضلاً عن اعتبار السعيد أن الملك بتأميره مع بكر صدقي كان السبب في قيام أول انقلاب في العراق، بالتالي أودى بحياة جعفر العسكري (صهر السعيد) وتغاضيه أيضاً عن التحقيق في حادث الاغتيال⁽¹⁵⁵⁾.

كما ان السعيد كان يعدُّ أن الملك غازي لم يكن كفوءاً بالمستوى المطلوب وكان يدعو مراراً وتكراراً إلى ضرورة تنصيب الأمير زيد أو الأمير عبد الإله محله، وكذلك تأثر السعيد بما أصاب ابنه صباح من أذى بسبب حادث الطائرة وإرجاعه الحادث إلى عبث الملك غازي، فضلاً عن أن السفير البريطاني موريس باترسون ذكر أن الملك بعد استقالة جميل المدفعي سنة ١٩٣٨م أرسل في طلب حكمت سليمان ولم

تعرض رئاسة الحكومة على السعيد إلا بعد أن اعتذر سليمان عن تشكيل الحكومة⁽¹⁵⁶⁾، كل هذه الأسباب كانت المحفز الأساس لتأمر وحقد السعيد على الملك.

أما فيما يتعلق بالانكليز فقد كان اهتمام الملك الشديد في موضوع الكويت⁽¹⁵⁷⁾، وباقي قضايا الوطن العربي في فلسطين والبحرين ومسقط وقطر وسوريا وهذا دفع السياسة البريطانية إلى أن تتخلص منه يشتى الوسائل وتجسد ذلك في موقف السفير البريطاني باترسون الذي ذكر عبارة واضحة وفي نفس الوقت خطيرة تدل على أن بريطانيا عقدت النية بجد في التخلص من الملك وذلك من خلال القول أصبح من الواضح أن الملك غازي إما أن يسيطر عليه أو يخلع⁽¹⁵⁸⁾.

كان القاتل الثالث الذي شخصه الجليلي وغيره ممن كتبوا عن مقتل الملك غازي هو عبد الإله، ويعد الجليلي كتمان عبد الإله مسألة الاغتيال والتأمر مع السعيد والانكليز دليل على الاشتراك في القتل⁽¹⁵⁹⁾، وقد أوردت المصادر أن هناك أسباب دفعت عبد الإله إلى التأمر على الملك منها أن عبد الإله لم يكن محترما من الملك وكان لا يحبذ وجوده في القصر أو البلاط لأنه كان يثير المشاكل بينه وبين زوجته الملكة عالية، كما كان يحسد الملك الذي تبوأ عرش الملكية في العراق وهو كان موظفا صغيرا في وزارة الخارجية⁽¹⁶⁰⁾، فكان دوما من الطامحين في أن يكون ملكا على العراق وربما طموحه هذا جاء متأثرا بطموح والده الملك علي الذي كان يطمح في الوصول إلى عرش سوريا⁽¹⁶¹⁾، لكننا لا ننسى أن اتهام عبد الإله بالقتل هو لمصلحة خصومه ومنهم الجليلي.

كان كره الملك لعبد الإله كبيرا وخير دليل على ذلك ما ذكره إسماعيل حسن مذيع إذاعة قصر الزهور حيث قال: "كان الملك غازي لا يحب عبد الإله ولا يميل إليه وكان النقاء الملك بعبد الإله غالبا ما يكون في القصر في أيام الجمع عندما يأتي الأخير لزيارة أخته الملكة عالية"⁽¹⁶²⁾، وقد كانت الملكة تتصل بزوجها هاتفيا في بعض الأحيان لتقول له أن أخاها موجود لتناول الغداء فيقول لها غازي فأنه مشغول في إذاعة الحارثية ويأمرها بأن ترسل طعامه هناك وكان غازي يكتف عن الإفصاح عن أسباب عدم ميله إلى عبد الإله⁽¹⁶³⁾.

لقد أورد الجليلي في كتابه أسماء الشهود الذين بيّنوا أن الملك غازي كان من الكارهين الحقيقيين لعبد الإله الذي وصفه الجليلي بأنه لئيم حقود وأسود الحقد وعدّ تلك الصفات كافية للتواطؤ، كان من بين أولئك الشهود باترسون سابق الذكر الذي قال: "كان معروفا عند الناس أن الملك غازي يكره ابن عمه عبد الإله كرها شديدا ولا يستطيع أن يراه في مادبه الخاصة..."، وكذلك المقدم فؤاد عارف أحد مرافقي الملك حيث قال: "إن الملك كان يمقت عبد الإله ولا يسمح له بالحضور حول مائدة طعامه"، فضلا عن العقيد سامي عبد القادر أحد المرافقين للملك أيضا حيث قال: "إن الملك غازي أمرني عدة مرات أن أمنع عبد الإله من دخول قصر الزهور وأمرني مرة بطرده إذا عاد مرة أخرى"⁽¹⁶⁴⁾.

أوضح الجليلي أن هناك إهمال متعمد من قبل الحكومة العراقية في عهد السعيد تتعلق بمسألة مصرع الملك غازي فبمجرد أن الحكومة لم تجر تحقيق حقيقي في الحادث يعد بحد ذاته وسيلة من وسائل تهميش القضية⁽¹⁶⁵⁾، وأخيرا وليس آخرا فقد أضاف الجليلي العقداء الأربعة إلى قائمة قتلة الملك غازي من دون قصدهم في قتله ويلومهم لوما شديدا كونهم أدركوا المؤامرة بعد حدوثها لاسيما بعد المقابلة التي جرت بينهم وبين ابن السعيد صباح الذي التقى بالصباغ وفهمي السعيد وطرح عليهما فكرة التخلص من الملك فكان الرد بالرفض القاطع⁽¹⁶⁶⁾، وهنا يلوم الجليلي كثيرا العقداء لاسيما الصباغ وسعيد لكونهما لم يعلنوا عن المؤامرة التي كان يدبرها نوري السعيد وكان يرى أن في ذلك احتمال أن العقداء متفقون مع السعيد على قتل الملك ولذلك سكتوا عن الجريمة وقبلوا بالتحقيق الذي أجراه حاكم تحقيق موصوم بالعمالة بخدمة أغراض السلطة الحاكمة ويعود ويكمل تحليله واستنتاجه أن العقداء لم يسكتوا وقالوا إنها جريمة قتل

متعمد ويسأل لماذا لم يتخذوا من الإجراءات ما كان يجب اتخاذها لوضع الأمور في نصابها ما داموا قد وضعوا السعيد في المسؤولية الأولى؟⁽¹⁶⁷⁾.

يبدو مما سبق أن الجليلي قد اتهم العقداء الأربعة كطرف آخر إلى جانب الأطراف التي ذكرها مع عنوان كتابه وعدهم قتلًا بمجرد سكوتهم عن المؤامرة لكنه لم يضعهم مع بريطانيا و عبد الإله ونوري السعيد لكون أن أولئك كانوا القتل الحقيقيين، حيث أن أصابع الاتهام تشير إلى اليد الانكليزية التي رسمت ودبرت والتنفيذ كان بوسائل عراقية ليخلو الجو من أي عوائق لتنفيذ المراد⁽¹⁶⁸⁾.

وهكذا نجد أن الجليلي كان متأثراً جداً من مقتل الملك غازي ومتحاملاً كثيراً على الذين كانوا وراء اغتياله وإهدار دمه فأخذ يتحدث عن الضمير وعن الشرف المعدومين لدى كل من أخفى حقيقة موت غازي وأراد أن يسدل الستار عنها ، وأخذ يتساءل بتعجب ألم تحرك القضية أحداً من الذين يعرفون الحقيقة الشهامة والمروءة والصدق ...؟!⁽¹⁶⁹⁾.

الخاتمة

توصل الباحث من خلال هذا البحث إلى جملة أمور:

١. إن الدكتور عبد الرحمن الجليلي كان قد تقلد الكثير من المناصب وكلف بالكثير من المهام وهذا بالتأكيد يعود إلى أهميته ومكانته كونه من عائلة الجليلي المعروفة والتي كان لها مواقف وطنية مشرفة معروفة أيضاً كما كان على درجة عالية من العلم والثقافة، وقد وجدناه تارة يوافق وتارة يعتذر لأسباب قد تكون سياسية أو خاصة وتارة ثالثة يقدم استقالته كما فعل عند إعلان الأحكام العرفية في البصرة سنة ١٩٥٣م أو عندما كان عضواً في حزب الجبهة الشعبية وفي نفس الوقت عين عضواً إجرائياً في مجلس الاعمار فرأيناه يعلن بالنهاية استقالته من الحزب للتفرغ لمنصبه في المجلس المذكور.
٢. لم يكن الجليلي لكونه وزير اقتصاد ضالعا بالاقتصاد فحسب بل كانت له مؤلفات في التاريخ وهو لم يكن مؤلفاً فقط وإنما مترجماً أيضاً عندما أقدم على ترجمة كتاب روبرت اولسن والذي حمل عنوان "حصار الموصل والعلاقات العثمانية الفارسية ١٧١٨-١٧٤٣".
٣. يجد القارئ بعد قراءة كتاب الجليلي الملك غازي وقائلوه قراءة متأنية ودقيقة وصف رائع من لدن الجليلي للأحداث وعرض مشوق وتحليلات واستنتاجات دقيقة ولكن الذي يؤخذ انه عند حديثه في بعض المواضيع يبدو مشتتاً للموضوع الذي يتحدث عنه كأن يكون موضوع مصرع الملك غازي وحديثه من خلال ذلك عن العقداء الأربعة وذلك يستدعي جمع المعلومات المشتتة لتكوين وفهم الفكرة.
٤. كان الجليلي في كتابه متبعاً للتسلسل التاريخي فبدأ في الحديث عن الدولة العثمانية وعن ثورة الشريف حسين ضدها وعن الملك فيصل وعن الوزارات التي تشكلت في عهده وقد أبدع في إبراد التسلسل الزمني لتلك الوزارات وهذا يرجع بالطبع إلى سعة اطلاعه على المصادر التاريخية وخاصة كتاب الأستاذ عبد الرزاق الحسني عن تاريخ الوزارات العراقية وغيره من المصادر.
٥. كان الجليلي ينتقد الملك غازي تارة ويثني عليه تارة أخرى، انتقده لكونه فسح المجال للجيش بأن يتدخل في السياسة وذلك بالتأمر مع بكر صدقي وبالتالي حدوث الانقلاب العسكري الاول في العراق، وأثنى عليه لمواقفه الوطنية والقومية وخاصة معارضته المستمرة للإنكليز وللذين هم ذبول لهم.
٦. حدّد الجليلي في عنوان كتابه قتل الملك غازي وأضاف إليهم في ثنايا كتابه العقداء الأربعة لكونهم كانوا على علم بمؤامرة الاغتيال وكان العتاب ظاهراً وواضحاً عليهم في معظم صفحات الكتاب، كما كان متأثراً وغاضباً جداً من المصير الذي لقيه الملك غازي لان في ذلك فرصة جديدة وكبيرة لأعداء العراق ليلعبوا لعبتهم.

هوامش البحث ومصادره:

(1) سهيل قاشا، الموصل في العهد الجليلي ١٧٢٦ - ١٨٣٤م، ط1 ، (بيروت: ٢٠١٠م)، ص ٥٣؛ الجد الأعلى لعبد الرحمن الجليلي هو الحاج حسين باشا الجليلي (1696 - 1758م) والذي قاد أهالي الموصل للوقوف ضد جيش نادر شاه (1500- 1746م) والذي مني بهزيمة ساحقة في حصاره لها سنة ١٧٤٣م، للاستزادة حول دور الجليليين في صد حصار نادر شاه ينظر: روبرت دبليو اولسن، حصار الموصل والعلاقات العثمانية الفارسية (1718 - 1743م) ، ترجمة الدكتور عبد الرحمن الجليلي، ط1، (الرياض: ١٩٨٣م) ص ٢٧١.

(2) مقابلة مع السيد محمد توفيق الفخري الباحث في التاريخ والتراث بتاريخ 2025/5/23م.

(3) عمر محمد الطالب ،موسوعة أعلام الموصل في القرن العشرين، (جامعة الموصل: ٢٠٠٧م)، ص ٥٢١.

(4) للاستزادة عن عبد الجليل وعن أعمال ومنجزات الجليليين في الموصل ينظر: محمد مصطفى الغلامي، شمامة العنبر والزهر المعنبر، تحقيق د. سليم النعيمي، (بغداد: ١٩٧٧م) ، ص ص ٨٨-٨٩.

(5) بحث للدكتور إبراهيم خليل أحمد العلاف على الموقع الالكتروني:

<http://search. Yahoo.Com/search Zei = utf8 = Siv 8 = 8: P>

(6) أشار الجليلي إلى أن رئيس الوزراء أرشد العمري قد عرض عليه منصب تمثيل العراق في صندوق النقد والبنك الدوليين. ينظر: عبد الرحمن الجليلي، الملك غازي وقائلوه بريطانيا عبد الاله نوري السعيد، ط1 ، (لندن: ١٩93م)، ص ص 68-69.

(7) خالد حسن جمعة العاني، حزب الجبهة الشعبية المتحدة في العراق ١٩٥١ - ١٩٥٤م، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الدول العربية: ١٩٨٧م)، ص ٩١.

(8) الطالب، المصدر السابق، ص ٢٩٤.

(9) الجليلي، المصدر السابق، ص ٩.

(10) جريدة الهدى، ع ١٢ ، س 1، ١٧ نيسان ١٩٥٢م.

(11) العاني، المصدر السابق، ص ص ٩١-٩٢.

(12) اولسن، المصدر السابق، ص ٧؛ الجليلي، المصدر السابق، ص ١٠.

(13) محمد حديد، مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق تحقيق نجدة فتحي صفوة، ط1، (بيروت ٢٠٠٦م)، ص 258؛ غانم محمد الحفو، وجوه وقضايا سياسية من تاريخ العراق المعاصر، ط1، (العراق: ٢٠٠٦م)، ص ١٦٦.

(14) عبد الفتاح علي البوتاني، الحياة الحزبية في الموصل ١٩٢٦ - ١٩5٨م، (أربيل: ٢٠٠٣م)، ص ٢١٣.

(15) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(16) جزيل عبد الجبار الجومرد، "جريدة الهدى لسان حزب الجبهة الشعبية فرع الموصل ٢٥ كانون الثاني - ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢"، مجلة دراسات موصلية، ع ٩٤ ، س 4، مركز دراسات الموصل (٢٠05م)، ص ص ٨٣-٨٤.

(17) البوتاني المصدر السابق ص ص ٢١٣-٢١٤.

(18) الجومرد، المصدر السابق، ص ٨٤.

(19) البوتاني، المصدر السابق، ص ٢١٧.

(20) اولسن، المصدر السابق، ص ٧.

(21) انشئ مجلس الأعمار بقانون خاص حدد اختصاصاته ومسؤولياته وهي أعمار البلاد وتنميتها في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ هذه الخطط عن طريق المناقصات العالمية ويعتمد المجلس في مالىته على ٧٠% من موارد النفط وهو جهاز مستقل إداريا وماليا وكان رئيس الوزراء هو رئيس المجلس، للاستزادة ينظر: عبد الرحمن الجليلي، الأعمار في العراق سياسة الأعمار وأهدافه ومنجزاته، (بيروت 1948م)، ص 49؛ الجليلي، المصدر السابق، ص ١٠.

(22) العاني، المصدر السابق، ص ٩٦.

(23) الجليلي، الأعمار.... ص 51.

(24) الجليلي، الملك غازي...، ص ١٠.

- (25) جريدة الهدى ع ١٢ س ١٧، ١ نيسان ١٩٥٢ م و ع ١٠، ١ س، ٢٧ آذار ١٩٥٢ م.
- (26) الجومرد، المصدر السابق، ص ص ٨٨-٨٩.
- (27) جريدة الوقائع العراقية، ع ١٧٤٧، س ١١، ٧ ربيع الثاني ١٣٨٩ هـ - ٢٢ حزيران ١٩٩٩ م، قرار رقم (٢٤٩)، ص ٢١.
- (28) صباح نوري المرزوك، معجم المؤلفين والكتاب العراقيين ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ م، منشورات بيت الحكمة، ج ٤، بغداد: ٢٠٠٢ م، ص ٤٨٦.
- (29) الجليلي، الملك غازي...، ص ص ١٠-١١.
- (30) اولسن، المصدر السابق، ص ٧؛ الجليلي، الملك غازي...، ص ٩.
- (31) البحث السابق للدكتور إبراهيم خليل العلاف على الموقع الالكتروني المذكور سابقا.
- (32) برزت الدولة العثمانية على مسرح التاريخ سنة ١٣٠٠ م أو نحوها في الجزء الغربي من آسيا الصغرى عند مدينة استانبول الحديثة، واستطاعت أن تتوسع غربا وشرقا بعد أن قهرت المملكة البيزنطية والعربية والبلغارية فضلا عن الإمارات التركية في الأناضول وأخيرا دولة المماليك في مصر، ينظر: دونالد كواترت الدولة العثمانية ١٧٠٠ - ١٩٢٢، تعريب أمين الأرمنازي، (الرياض: ٢٠٠٤ م)، ص ٢٩.
- (33) الجليلي، الملك غازي...، ص ٢٥.
- (34) المصدر نفسه، ص ٢٥.
- (35) إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦ - ١٩١٦ م، (جامعة الموصل: ٢٠٠٥ م)، ص ١٤١.
- (36) الجليلي، الملك غازي...، ص ٢٦.
- (37) أحمد، المصدر السابق، ص ١٨.
- (38) لمزيد من التفاصيل حول انعكاسات الإصلاحات العثمانية على البلدان العربية ينظر: أحمد، المصدر السابق، ص ص ٢٢٠ - ٢٣٠.
- (39) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط ٢، (القاهرة: ١٩٩٣ م)، ص ص ٢٤١-٢٤٢.
- (40) المصدر نفسه، ص ١٠٠.
- (41) اسمه تيودور هرتزل يهودي بولوني ولد في بودابست (١٨٢٠ - ١٩٠٤ م) وأقام في فينا اشتغل في التأليف المسرحي والصحافة وتأثر بقضية الجاسوس الفرنسي اليهودي دريفوس وألف كتابه "ديريود نيشتات" أي الدولة اليهودية سنة ١٨٩٦ م وترأس أول مؤتمر صهيوني في بازل بسويسرا في ٢٨ آب (أغسطس) ١٨٩٧ م، كما قابل السلطان عبد الحميد في إطار مساعيه لتوطين اليهود بفلسطين. ينظر: موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية (عمان: ١٩٩٩ م)، ص ٢١٨.
- (42) والذي يسمى بالانقلاب العثماني الذي نفذته جمعية الاتحاد والترقي وعلى رأسها أنور باشا ونيازي، وقد تكلم بالنجاح في عزل السلطان عبد الحميد الثاني ونفيه إلى ميناء في اليونان يسمى سيلانيك بعد توجيه عدد من التهم ضده منها إحراق المصاحف والإسراف والظلم وسفك الدماء وكان ذلك تجنيا عليه. للاستزادة ينظر: مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة محمد حرب عبد الحميد (مصر: ١٩٧٨ م)، ص ص ٥-٦؛ مصطفى المصدر السابق، ط ١، (بيروت: ١٩٨٢ م)، ص ص ٢٦٩-٢٧٣.
- (43) الجليلي، الملك غازي...، ص ص ٢٥-٢٦.
- (44) كان حادث اغتيال ولي عهد النمسا والمجر الارشيدوق فرانسوا فرديناند وزوجته في سراييفو عاصمة البوسنة السبب المباشر للحرب العالمية الأولى وكان ذلك قد تم على يد طالب صربي يدعى برنزيب وذلك في ٢٨ حزيران سنة ١٩١٤، للاستزادة ينظر طه الهاشمي، حرب العراق، ج ١ و ٢، ط ٢، (بغداد: ١٩٣٦ م)، ص ص ١٨-١٩.
- (45) الجليلي، الملك غازي...، ص ص ٢٦-٢٧.
- (46) شكيب أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، جمع وتحقيق حسن السماحي سويدان، ط ١، (دمشق: ٢٠٠١ م)، ص ٤١٤.
- (47) هو الحسين بن علي (١٨٥٤-١٩٣١ م) بن محمد بن عبد المعين بن عون من أحفاد أبي نمي ابن البركات الحسني الهاشمي، للاستزادة ينظر: عيسى الحسن، أعظم شخصيات التاريخ، ط ١، (الأردن: ٢٠١٠ م)، ص ص ١٦٥-١٦٦.
- (48) الجليلي، الملك غازي...، ص ٢٨.
- (49) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ١، ط ٧، (بيروت: ٢٠٠٨ م)، ص ٨٠.
- (50) عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ط ٦، (بيروت: ١٩٨٣ م)، ص ٥.
- (51) الجليلي، الملك غازي...، ص ٢٨.
- (52) جيمس موريس، الملوك الهاشميون، ترجمة يوسف المقدادي، (عمان: ٢٠٠٩ م)، ص ص ٧٨-٧٩.

- (53) الحسني، العراق...، ص5.
- (54) الجليلي، الملك غازي...، ص ٢٩؛ فقد الملك فيصل عرشه في سوريا اثر حادثة ميللون في ٢٥ تموز ١٩٢٠م، الحسني، تاريخ العراق...، ص ٤٣. حيث اضطر أن يغادر دمشق إلى درعا فأندرتته القيادة الفرنسية بوجوب مغادرتها فوراً وهددته بقصف المدينة إذا بقي فيها، كما ألقت طائراتها منشورات على درعا وقرى حوران تحت فيها على إخراج فيصل من ديارهم وإلا تعرضوا للقصف فسافر إلى حيفا فبور سعيد فميلانو أحد الثغور الايطالية على البحر المتوسط. ينظر: الحسني، العراق...، ص٧.
- (55) الجليلي، الملك غازي...، ص٢٩.
- (56) المصدر نفسه، ص ٣.
- (57) المصدر نفسه، ص٣٣.
- (58) إبراهيم خليل أحمد وجعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، (الموصل: ١٩٨٩م)، ص٧٣.
- (59) الجليلي، الملك غازي...، ص ٣٠.
- (60) المصدر نفسه، ص٣٠.
- (61) عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط٣، (بغداد: ١٩٦٧م)، ص ص ٢٠٣-٢٠٤.
- (62) ولد ياسين الهاشمي في بغداد سنة ١٨٤٤م ونشأ في حي من أحيائها الشعبية فأنفق طفولته وشطرا من حياته في محلة البارودية حيث تقع داره في إحدى أزقتها وحيث كان أبوه السيد سلمان مختاراً لتلك المحلة يدير أمورها وينظم شؤونها وكان الهاشمي اسمه مركب (ياسين حلمي)، توفي في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ م اثر نوبة قلبية فدفن في دمشق إلى جوار صلاح الدين الأيوبي في الجامع الأموي. للاستزادة ينظر حسام الساموك، الملك غازي ودوره في انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦، ط1، (بيروت: ٢٠٠٥م)، ص ٤٩؛ العمري، شخصيات عراقية...، ص ١١٣ وما بعدها.
- (63) ولد الكيلاني سنة ١٨٩٣ في بغداد من عائلة بغدادية غنية لها مكانتها الدينية والاجتماعية المرموقة، درس الحقوق وعمل بتدريس القانون حيث عرف بميوله العربية والقومية، عين عضواً بمحكمة التمييز فوزيراً للعمل عام ١٩٢٤م ولكنه سرعان ما استقال احتجاجاً على اتفاقية البترول المبرمة مع بريطانيا على أساس أنها مجحفة بحق العراق وفي عام ١٩٣٣م تولى رئاسة الوزارة فعمد الإنكليز إلى إثارة الفتنة الطائفية في شمال البلاد على يد بعض الأثوريين للاستزادة ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٢، ط٢، (بيروت: ٢٠٠١م)، ص ص ٨١٨-٨١٩.
- (64) ولد سليمان في بغداد عام ١٨٨٩م ودرس في اسطنبول وشغل عدة مناصب في العهد العثماني وعاد إلى العراق بعد الحرب العالمية الأولى وأصبح في سنة ١٩٢٢م مديراً عاماً للبريد ثم عين وزيراً للمعارف سنة ١٩٢٥م ثم انتخب رئيساً لمجلس النواب فوزيراً للعدلية سنة ١٩٢٨م ووزيراً للداخلية في وزارة الكيلاني سنة ١٩٣٣م. للاستزادة ينظر: الساموك، المصدر السابق، ص ١٠٠.
- (65) ولد أبو ألتمن في بغداد سنة ١٨٨٠م وهو أحد رجال الحركة الوطنية الذين بذلوا جهوداً كبيرة في مقاومة الاحتلال البريطاني للعراق، بعد نشأته عمل مع جده في العمل التجاري حيث كان جده الحاج داود أبو ألتمن من كبار تجار بغداد في تلك الفترة، ويعد جعفر من مؤسسي الحزب الوطني العراقي، للاستزادة ينظر: أحمد وحميدي، المصدر السابق، ص ٥٠؛ سعيد رشيد مجيد زميزم، رجال العراق والاحتلال البريطاني، ج ١، (بغداد: 1990)، ص ١١١ وما بعدها.
- (66) محمود الدرة، الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١، ط ١، (بيروت: ١٩69)، ص33.
- (67) الجليلي، الملك غازي...، ص٣٩.
- (68) ولد السعيد بن طه في بغداد عام ١٨٨٨م من عشيرة القرغول البغدادية لكن صلاح الدين الصباغ يذكر عنه في كتابه أنه يعرف بالسعيد لكنه ليس عربياً من بني سعيد ولا من آل سعيد بل تركيا من قونية وكان والده موظفاً في الإدارة التركية في العراق أدخله والده الابتدائية العسكرية في بغداد ثم ألحقه بعد تخرجه بالكلية العسكرية في الأستانة حيث تخرج منها برتبة ضابط عام ١٩٠٦م، للاستزادة ينظر: مذكرات الشهيد العقيد الركن صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، (د. م: ١٩٥٦م)، ص ١٥؛ مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا ١٩١٦-١٩١٨ محاضرات ألقيت من قبله على طلاب كلية الأركان ببغداد في مايس ١٩٤٧م، ط٢، (بيروت: ١٩٨٧م)، ص5.
- (69) الجليلي، الملك غازي...، ص١٠١.
- (70) ويسمى بعبد الرحمن الكيلاني نقيب أشرف بغداد ولد سنة ١٨٢٧م في محلة باب الشيخ حيث تربى في بيت فضل وسيادة، ومشيخة توفي سنة ١٩٢٧م، للاستزادة ينظر: رجاء حسين حسني الخطاب، عبد الرحمن النقيب حياته الخاصة وأراؤه السياسية وعلاقته بمعاصريه، ط1، (بغداد: ١٩٨٤م)، ص ٩ وما بعدها؛ خيرى أمين العمري، شخصيات عراقية من العهد الملكي، ط1، (بيروت: 2008)، ص29 وما بعدها.
- (71) الجليلي، الملك غازي...، ص٣١.

- (72) للاستزادة عن أعمال الوزارات العراقية ومناهجها بشكل مفصل ينظر : عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية...
- (73) الجليلي، الملك غازي...، ص ص ٣١-٣٢.
- (74) وصف الجليلي تشرشل بالصهيوني الخطير كونه كان من الساعين لحماية اليهود وإقامة الكيان اليهودي الصهيوني في فلسطين وتقويته والدفاع عنه، ينظر: الجليلي، الملك غازي...، ص ٥٦ وما بعدها.
- (75) المصدر نفسه، ص ٣٢.
- (76) المصدر نفسه، ص ٣٣.
- (77) ولد السعدون سنة ١٨٧٩م في بادية المنتفك حيث ينصب آل السعدون مضاربهم وترعى إبلهم وقبل أن يتجاوز الثالثة عشر أرسله والده فهد باشا كبير امراء آل السعدون مع أخيه الأكبر عبدالكريم الى الاستانة ليدرس في مدرسة لأبناء العشائر، انتهت حياته بالانتحار في الساعة التاسعة من مساء يوم 13 تشرين الثاني ١٩٢٩م بإطلاق الرصاص من مسدسه. للاستزادة ينظر: اليزاز، المصدر السابق، ص ١٨٩؛ العمري، المصدر السابق، ص ٦١ وما بعدها.
- (78) لم يذكر لنا الجليلي اسم المستشار وبيّن أنه نسي اسمه وقد سعى جاهداً إلى أن يجد اسمه في المراجع ولكن دون جدوى واكتفى بالإشارة إلى انه (السفير) كان زميل (كورنواليس) الذي حكم العراق وهو مستشار وزارة الداخلية ثم سفير بريطانيا في العراق في بداية الحرب العالمية الثانية، للاستزادة ينظر: الجليلي، الملك غازي...، ص ص ٣٤-٣٥.
- (79) المصدر نفسه، ص ٣٥.
- (80) ولد العسكري في حي من أحياء بغداد القديمة وهو حي جامع علي أفندي سنة ١٨٨٤م من أب اسمه مصطفى العسكري ينتسب إلى قرية عسكر بالقرب من كركوك ويعمل في الجيش العثماني ضابطاً، اغتيل العسكري غدرا وظلماً من قبل أتباع الفريق بكر صدقي صاحب انقلاب ١٩٣٦م في ٢٩ تشرين الأول من السنة نفسها للاستزادة ينظر : محمد طاهر العمري تاريخ مقدرات العراق السياسية، ٢، (بغداد: ١٩٢٤م)، ص ٥٣ وما بعدها ؛ العمري، شخصيات عراقية ...، ص ٩٩ وما بعدها؛ اليزاز، المصدر السابق، ص ٢٥١.
- (81) ولد توفيق بن يوسف السويدي سنة ١٨٩١م في بغداد وأتم دراسته العالية في مدرسة الحقوق في استانبول وجامعة السوربون في باريس واشترك في النهضة العربية منذ نشوئها فمثل العراق في المؤتمر العربي الأول المنعقد في باريس سنة ١٩١٣م كما رأس بعدئذ المؤتمر العراقي المنعقد في الشام سنة ١٩٢٠م وعاد بعد ذلك إلى العراق فعين أستاذاً في كلية الحقوق العراقية وممثلاً للعراق في مؤتمر لوزان سنة ١٩٢٣م مع جعفر العسكري، للاستزادة ينظر: باقر أمين الورد أعلام العراق الحديث قاموس تراجم ١٨٦٩ - ١٩٦٩ ، ج ١، (بغداد: ١٩٧٨م)، ص ص ١٨٦-١٨٧.
- (82) الجليلي، الملك غازي...، ص ص ٣٥-٣٧.
- (83) ولد إبراهيم ناجي السويدي سنة ١٨٨٢م في جانب الكرخ وفي أحد أحيائه الشعبية المعروفة بمحلة الشيخ صندل وهناك ترعرع في بيت أبيه يوسف السويدي ابرز أعضاء الأسرة السويديّة العباسية النسب والتي أنجبت رجالاً اشتهروا بالفضيلة وعرفوا بالعلم بينهم أبو البركات الشيخ عبد الله ، والشيخ عبد الرحمن زين الدين وغيرهم يقول عنه أمين الريحاني صاحب كتاب ملوك العرب بأنه أشبه برجل من شمال أوربا ويقول عنه العمري كل ما في هيئته من قامة معتدلة وشعر أشقر وبشرة حمراء وأناقاة مفرطة توحى إلى الظن بأنه رجل أوربي. توفي في آب ١٩٤٢م. للاستزادة ينظر: العمري، شخصيات عراقية...، ص ١٥٥ وما بعدها..
- (84) الملك غازي...، ص ص ٣٨-٣٩.
- (85) ولد ناجي شوكت في مدينة الكوت في ٢٥ آذار ١٨٩٣م وهو ابن شوكت باشا ابن الحاج رفعت ابن الحاج احمد أغا وقد شغل أباه منصب القائم مقامية في الكوت، ولما بلغ ناجي السابعة من العمر التحق بالمدرسة الابتدائية بالإعدادية ثم بكلية الحقوق في جامعة اسطنبول سنة ١٩٠٩م وتخرج فيها سنة ١٩١٣م. للاستزادة ينظر: ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاما ١٨٩٤ - ١٩٧٤، (بيروت: ١٩٧٧م)، ص ١١.
- (86) الجليلي، الملك غازي...، ص ص ٤١-٤٢.
- (87) للاستزادة حول مراسيم تتويج الأمير غازي ينظر : محمد حسين الزبيدي الملك غازي ومرافقوه، (بغداد: ١٩٨٩م)، ص ص ٧٨-٧٩.
- (88) كان الأيوبي (١٨٨٥-١٩٦٩م) من رؤساء الوزارة العراقية في العهد الملكي، ولد في الموصل وأكمل فيها الرشدية العثمانية الابتدائية ثم انتمى إلى المدرسة الرشدية العسكرية ببغداد ومن زملائه في هذه المدرسة نوري السعيد وطه الهاشمي، ووصل إلى استانبول وتخرج في كليتها العسكرية عام ١٩٠٦م وعين ضابطاً في دائرة الأركان العسكرية ببغداد ومعاوناً لمدير مدرسة صغار الضباط، ينظر: حميد المطبوعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج ٢، ط ١، (بغداد: ١٩٩٦م)، ص ١٦٤.
- (89) الجليلي، الملك غازي...، ص ٤٣.

- (90) يعد المدفعي (١٨٩٠ - 1958م) من رؤساء الوزارة العراقية السابقين، وهو جميل بن محمد أغا ولد في الموصل من أسرة عسكرية إذ كان والده ضابطاً في الجيش العثماني وبعد حصوله على الشهادة الإعدادية رحل إلى استانبول منتظماً إلى الهندسة العسكرية فتخرج فيها ضابطاً في صنف المدفعية وشارك مع الجيش العثماني في حرب البلقان وبعدها عين معلماً في المدرسة العسكرية ببغداد ثم اشترك في حروب العثمانيين على جبهات القفقاس وفلسطين، ينظر: المطبوعي، المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٨.
- (91) الجليلي، الملك غازي...، ص ص ٤٣-٤٥.
- (92) المصدر نفسه، ص ١٣؛ كانت الاتهامات الموجهة إلى الملك غازي تشبه تقريباً الاتهامات التي وجهت إلى ابن عمه الملك طلال بن عبد الله فقد اتهم بالإسراف بشرب الخمر وتحريض الضباط على القيام بانقلابات عسكرية والاتصال بالعناصر الخطرة ومحاولة قتل نجله الأمير محمد في باريس وعدم الاعتراف بأبوة كريمته الأميرة بسمة وقد كانت تلك الاتهامات حجة لتتبعته عن العرش الأردني للاستزادة ينظر: ممدوح رضا، مذكرات الملك طلال شاهد على خيانة الأسرة الهاشمية، ط1، (الزهراء للإعلام العربي: ١٩٩١م)، ص ٢٤.
- (93) الجليلي، الملك غازي...، ص ١٣.
- (94) ولد صائب شوكت عام 1898م في بغداد وكان طبيباً عراقياً وزعيماً قومياً شغل منصب مدير المستشفى العام وعميد كلية الطب العراقية في عهد المملكة العراقية وهو الأخ الأصغر لكل من ناجي شوكت وسامي شوكت. ينظر: ايمان البستاني، "الدكتور صائب شوكت رائد الجراحة بالعراق"، مجلة الكاردينيا، 16 تشرين الأول 2012م.
- (95) الجليلي، الملك غازي...، ص ١٤.
- (96) المصدر نفسه، ص ص ١٤-١٥.
- (97) ولد طه الهاشمي في بغداد سنة ١٨٨٨م ودرس فيها ثم درس في المدرسة الحربية في استانبول وحصل على شهادة الأركان عام ١٩٠٩م وفي عام ١٩١٠م أصبح من أركان الفيالق الثامن في سوريا وشارك عام ١٩١٢م في الحرب البلقانية وانتمى عام ١٩١٣م إلى جمعية العهد القومية العربية السرية، ترأس عدة مناصب في العهد الملكي له مؤلفات عسكرية وغير عسكرية عديدة وقد نشرت مذكراته (١٩١٩-١٩٤٣) عام ١٩٦٧م في بيروت للاستزادة ينظر الكيالي، المصدر السابق، ج ٣، ط ٢، (بيروت: ١٩٩٣م)، ص ٧٨٨.
- (98) الجليلي، الملك غازي...، ص ١٥.
- (99) المصدر نفسه، ص ص ١٥-١٦.
- (100) المصدر نفسه، ص ١٨.
- (101) المصدر نفسه، ص ١٨.
- (102) الجليلي، الملك غازي...، ص ١٨؛ تعد هذه المدرسة من أرقى المدارس الانكليزية في أساليب التربية والتعليم الحديث في ذلك الوقت وتمتاز عن غيرها من المدارس بالضبط الشديد في الدراسة والحياة الاجتماعية وهي مدرسة خاصة تحتضن أولاد الشخصيات البارزة والأسر المعروفة وقد تخرج منها عدد من مشاهير الرجال الانكليز أمثال تشرشل الذي عوقب في هذه المدرسة لأنه لم يؤد الواجبات المطلوبة منه فضلاً عن الشاعر بابرون وعدد من القادة العسكريين أمثال القائد العام للجيش الانكليزية مونتغمري في شمال أفريقيا في الحرب العالمية الثانية للاستزادة حول دراسة الملك غازي في مدرسة هارو وتقارير مدرسيها عنه ينظر: الزبيدي، المصدر السابق، ص ٣٣ وما بعدها.
- (103) الجليلي، الملك غازي...، ص ٢١.
- (104) يؤخذ على الجليلي أنه لم يذكر اسم أخت الملك غازي (عزة) واكتفى بالإشارة إلى كلمة أخت غازي ولعله تعمد في ذلك مستهجنًا إياها وعملها الغير معقول والغير مقبول، الجليلي، الملك غازي...، ص ١٤١.
- (105) يذكر لونكريك أنه لم يثبت رسمياً أن عزة أخت الملك غازي قد اعتنقت المسيحية بعد هربها مع الخادم وذلك خلال سفرها مع شقيقاتها إلى أوروبا في شهر أيار ١٩٣٦م، للاستزادة ينظر: ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ - ١٩50م، ترجمة سليم طه التكريتي، ج ٢، بغداد ١٩٨٨م)، ص ٣٩٥.
- (106) محمد أنيس، "حادثة الأميرة عزة وأثرها في انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦م"، مجلة المؤرخ العربي ع ١، (بغداد: ١٩٧٥م)، ص ١٥٤.
- (107) الجليلي، الملك غازي...، ص ١٤١.
- (108) يذكر محمد أنيس أن حادثة زواج الأميرة عزة لها علاقة وثقى بانقلاب صدقي كون أن الهاشمي كان قد أصدر قانوناً في 1936/6/6م والقانون برقم ٧٥ لسنة ١٩٣٦ ويعرف بمرسوم الأسرة المالكة والقصد منه الحد من تصرفات الملك الشخصية التي كان يمارسها في قصر الحارثية وهذا كان سبباً رئيساً في امتعاض الملك وتأمرة مع صدقي في شكل انقلاب عسكري، ينظر: أنيس، المصدر السابق، ص ١٦٠.
- (109) المصدر نفسه، ص ١٤٤.
- (110) الجليلي، الملك غازي...، ص ١٤٢.

- (111) بعد بكر صدقي من القواد العراقيين الذين حكموا العراق حكما عسكريا وقد أطلق على نفسه اسم العسكري قائلا لماذا يكون جعفر عسكريا ولا أكون كذلك وكلاهما من قرية عسكر اتعلم ببغداد ثم بمدرسة أركان الحرب في الأستانة وكان من ضباط الجيش العثماني مدة الحرب العالمية الأولى واشترك في كثير من المعارك مع مصطفى كمال ولما التحق بالجيش العراقي دخل كلية الأركان ونجح بتفوق حيث حصل على سنتين من القدم ورفع إلى رتبة رئيس أول، ثم انيطت به مهمة قمع الثورات فبرز اسمه وقويت صلته بالملك غازي، من صفاته جسور للغاية لايهاب الموت جدي وصبور ومتكتم، قليل الكلام كثير العمل كان ذو شخصية غامضة لايفهمه حتى المقربين إليه، للاستزادة ينظر الصياغ، المصدر السابق، ص ١٧؛ الورد، المصدر السابق، ص ١٦٨؛ موسى علي الطيار، أضواء على مقتل الفريقيين جعفر العسكري وبكر صدقي، منشورات جامعة البصرة مركز دراسات الخليج العربي، (بغداد: ١٩٨١م)، ص ص ١٥-١٦.
- (112) عدّ الجليلي الخطأ الكبير الذي وقع فيه الملك غازي والذي قضى عليه فيما بعد هو تأمره أو مساهمته في مؤامرة الجيش بزعامة صدقي، الجليلي، الملك غازي...، ص ٤٦.
- (113) المصدر نفسه، ص ٤٦.
- (114) أحمد وحميدي، المصدر السابق، ص ١٠٦.
- (115) الجليلي، الملك غازي...، ص ٤٦.
- (116) المصدر نفسه، ص ١٢٣.
- (117) المصدر نفسه، ص ٤٦؛ أورد الجليلي الوزارات الأخرى التي تشكلت في عهد الملك غازي وبعد انقلاب صدقي وهي كل من وزارة حكمت سليمان من ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٥ إلى ١٧ آب ١٩٣٧، والوزارة المدفعية الرابعة من ١٧ أغسطس ١٩٣٧ إلى ٢٤ كانون الأول ١٩٣٨، ووزارة السعيد الثالثة من ٢٥ كانون الأول ١٩٣٨ إلى ٦ نيسان ١٩٣٩، ثم الوزارة السعيدية الرابعة من 6 نيسان ١٩٣٩ إلى ١٨ شباط ١٩٤٠ وحتى وزارة طه الهاشمي من ١ شباط إلى نيسان ١٩٤١، وفي كل وزارة من هذه الوزارات أورد معلومات عن تشكيلها وأعمالها واستقالتها، ينظر الجليلي غازي...، ص ص ٤٦-٥٣. ويبدو أن الجليلي كان من المطلعين الجيدين لكتاب الحسني عن تاريخ الوزارات العراقية.
- (118) الجليلي، الملك غازي...، ص ٩٣.
- (119) المصدر نفسه، ص ١٣٥.
- (120) المصدر نفسه، ص ١٤٥-١٤٦.
- (121) المصدر نفسه، ص ١٤٥-١٤٦.
- (122) كان سندرسن باشا قد أوضح في مذكراته أن الملك غازي كان على علم بالانقلاب حتى زوجته الملكة عالية كانت تعلم وقد سمى الانقلاب مؤامرة فيقول: "... إن عالية كانت على علم بالمؤامرة فهي لم تكشف عن المزيد من القلق، لكن اتضح لي وأنا الذي أعرف الكثير عن وضعها بأنها كانت مدركة كل ذلك وأنها انضمت إلى غازي مرتين خلال بض لحظات قلائل في الشرفة التي كان يرقب منها الوضع بناظور الميدان القوي، ينظر مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة الملكية في العراق ١٩١٨ - ١٩٤٦، ترجمة سليم طه التكريتي، ط ٢، (بغداد: ١٩٨٢م)، ص ٢١٧.
- (123) الجليلي، الملك غازي...، ص ١٢٤.
- (124) تمرد الأثوريين التبارين معروف ومذكور في المصادر التاريخية زعيمهم يدعى المار شمعون كان يريد إقامة وطن قومي للأثوريين في مناطق زاخو ودهوك والعمادية أو على الأقل حكم ذاتي وكان الذي أخذ ثورتهم هو بكر صدقي، للاستزادة ينظر: محمود الدرة الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١، (بيروت، 1999م) ص ٥٠ وما بعدها؛ الجليلي، الملك غازي... ص ١٠٦ وما بعدها. ومما تحسن الإشارة إليه أن الجليلي قد أثنى على بكر في قضاءه على فتنة وتمرد هؤلاء وأثنى كذلك على مساعده في انقلاب ١٩٣٦ حكمت سليمان رغم الأوصاف المختلفة التي وصفه بها والمذكورة في ثنايا البحث ووصف موقفه من الفتنة بالموقف السليم والتعجيل بضرها أفضل إجراء ولا ندري ما سبب ذلك التحامل على هذه الطائفة الدينية أهو لكونها مسنودة ومحمية من قبل بريطانيا؟ أم لكون أن هذه الفتنة قد قامت في الموصل وأريد بها زعزعة الوضع وهذا ما كان لا يقبلها لجليلي إطلاقاً؟.
- (125) الجليلي، الملك غازي...، ص ص ١٢٢-١٢٣.
- (126) كانت حادثة اغتيال الفريق جعفر العسكري حادثة مؤلمة للكثيرين من ساسة العراق وقواده وحتى الفئات الشعبية للاطلاع على تلك الحادثة ما رواه العقيد الطيار موسى علي الطيار الذي يعد من المعاصرين الحقيقيين لذلك العهد وذلك الحدث في كتابه أضواء على مقتل الفريقيين جعفر العسكري وبكر صدقي، ص ٢٦ وما بعدها.
- (127) أحمد فوزي، أشهر الاغتيالات السياسية في العراق، ط 1، (بغداد: ١٩٨٧م)، ص ٥٥.
- (128) الملك غازي...، ص ص ١٢٥ - ١٢٦.
- (129) المصدر نفسه، ص ص ١٢٦-١٢٧.
- (130) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

- (131) للاستزادة عن تنظيم جماعة الأهالي ودورهم في الانقلاب ينظر : فؤاد حسن الوكيل، جماعة الأهالي في العراق ١٩٣٢ - ١٩٣٧م، ط ٣، (بغداد: ١٩٨٦م)، ص ٣٤٩ وما بعدها.
- (132) حادثة اغتيال بكر صدقي ذكرتها الكثير من المصادر للاطلاع ينظر الدرّة الحرب العراقية البريطانية...، ص ٨٠ وما بعدها الطيار، أضواء على مقتل الفريقين جعفر العسكري وبكر صدقي، ص ٤٥ وما بعدها ؛ فوزي، المصدر السابق، ص ٩٤ وما بعدها ..
- (133) فوزي، المصدر السابق، ص ٩٣.
- (134) هذا الوصف جاء بعد انحراف صدقي عن الطريق الصحيح في السياسة ولكن قبل ذلك وخاصة بعد ١٣٤ قضاء صدقي على فتنة الأثوريين كانت المسألة مختلفة وكان الجليلي يثني على صدقي وكانت علاقة الأخير بالأسرة الجليلية جيدة، وقد أوضح الجليلي ذلك في أول صفحة من صفحات كتابه وكيف أن عمه أحمد بك الجليلي كان قد دعا الفريق بكر صدقي إلى حفلة غداء كبيرة تكريمية له بعد عودته من القضاء على الفتنة التي كان يغذيها الإنكليز، ويذكر الدكتور الجليلي أنه دعي إلى هذه الحفلة باعتباره ابن أخيه الكبير، ينظر: الجليلي، الملك غازي...، ص ٥.
- (135) الجليلي، الملك غازي...، ص ص ١٥١-١٥٢.
- (136) المصدر نفسه، ص ٥٠.
- (137) المصدر نفسه، ص ٤٩.
- (138) المصدر نفسه، ص ص ٤٤-٤٥.
- (139) المصدر نفسه، ص ١٧٩.
- (140) العمري، الخلاف بين البلاط الملكي.... ص ١٦.
- (141) الجليلي، الملك غازي...، ص ٥٠.
- (142) المصدر نفسه، ص ٥٠.
- (143) الجليلي، الملك غازي...، ص ١٦٢.
- (144) المصدر نفسه، ص ١٦٣.
- (145) المصدر نفسه، ص ص ١٦٤-١٦٥.
- (146) المصدر نفسه، ص ١٦٧.
- (147) المصدر نفسه، ص ١٦٧.
- (148) الجليلي، المصدر السابق، ص ٢٤٩.
- (149) المصدر نفسه، ص ١٧٧.
- (150) مثل كتاب ناجي شوكت (سيرة وذكريات) وكتاب رجاء الخطاب (المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي) ولطفي جعفر فرج (الملك غازي ودوره في سياسة العراق) وهي أطروحة دكتوراه.
- (151) الجليلي، الملك غازي...، ص ١٨١.
- (152) أيد هذا القول لونكريك في كتابه العراق من ١٩٠٠ - ١٩٥٠ وكذلك محمود الدرّة كما وزعت منشورات في بغداد أن الملك لم يمت موتاً طبيعياً وإنما اغتيل، ينظر: الجليلي، الملك غازي...، ص ص ١٨١ - ١٨٢.
- (153) المصدر نفسه، ص ١٥.
- (154) محمد حمدي صالح الجعفري، عالية الهاشمية ملكة العراق سيرة وأحداث ١٩٣٤-١٩٥٠، (دمشق: ٢٠٠٧م)، ص ص ٥٣.
- (155) رجاء حسين حسني الخطاب، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي، ط ١، (بغداد: ١٩٨٥م)، ص ٥٠.
- (156) المصدر نفسه، ص ص ٥٠-٥١.
- (157) عمل الملك غازي على إظهار سياسة عدائية وهي أنه بدأ يفكر في سوق الجيش العراقي لتحرير الكويت دون استشارة حكومته فأوعز في إحدى الليالي إلى رئيس أركان الجيش حسين فوزي بوجوب سوق الجيش إلى الكويت فوراً فتولت احتجاجات السفير البريطاني مع تدخل الملك وإثارته للمشكلات السياسية. ينظر : خالد عبد المنعم العاني، موسوعة العراق الحديث، مج ١، ط ١، (بغداد: ١٩٧٧م)، ص ٢٣٣.
- (158) الجليلي، الملك غازي...، ص ١٨٣.
- (159) المصدر نفسه، ص ١٨٣.
- (160) الجعفري، المصدر السابق، ص ٥٤.
- (161) الخطاب، المصدر السابق، ص ٥١.
- (162) الزبيدي، المصدر السابق ص ص ١٩٣-١٩٤.
- (163) المصدر نفسه، ص ١٩٤.
- (164) الجليلي، الملك غازي...، ص ١٨٩ ؛ روى العقيد سامي عبد القادر أيضاً أنه سمع الملكة عالية تحادث أخيها عبد الإله بعد أن اجتمع من اجتمع من المسؤولين بعد الحادثة تقول باللغة التركية التي يجيدها مثلها: "لماذا جعلت طفلي يتيما يا عبد الإله؟ فأجابها اتركي الموضوع الآن وعليكي أن تشهدي بأنه قد أكد أن أكون وصياً على فيصل من بعده

، وفي ذلك دليل أن الملكة كانت من المشاركات في التآمر على حياة زوجها الملك. ينظر : الجليلي، الملك غازي...، ص ١٩٠.

(165) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

(166) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(167) المصدر نفسه، ص ص ٢٦٨-٢٦٩.

(168) مذكرات السيد محسن أبو طيبيخ ١٩١٠ - 1960 خمسون عاما من تاريخ العراق السياسي الحديث، ط1، (العراق: ٢٠٠١م)، ص ٣٨١.

(169) الجليلي، الملك غازي...، ص 192.